جامعة زيان عاشور- الجلفة –
كلية العلوم الاجتماعية والانسانية
قسم التاريخ وعلم الأثار

العنوان:

الشيخ محمد بن يوسف الطفيش ودوره التربوي والإصلاحي

مذكـــرة مكملـــة لنيـــل شهـــادة الماستـــر

تخصص: تاريخ المقاومة والحركة الوطنية

من إعداد الطلبة:
✓ دماني عادل

إشراف الدكتور:
د- دركوش أحمد

الموسم الجامعي: 1447- 1448هـ/2025-2026

بسم الله الرحمن الرحيم

صدق الله العظيم

شكر وتقدير:

أحمد الله سبحانه وتعالى على ما أنعم به علي من اختيار موضوع البحث جل وعلا على نعمه العديدة التي لا تحصى ومنها أنه أمدني بالعون والتيسير على إخراج هذا البحث إلى حيز الوجود، وأصلي وأسلم على نبيه المصطفىخاتم النبيين والمرسلين وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا، **وبعـــد:**

فإني أتوجه بالشكر والتقدير إلى كل من انتمى إلى جامعة زيان عاشور هذا الصرح العلمي الشامخ الذي له الفضل بعد الله تبارك وتعالى في إكمال دراستي في مرحلة الماستر والى كافة منسوبيها وأخص بالذكر مشرفي على الرسالة، معلمي وشيخي وأستاذي **الدكتور: دركوش أحمد** على ما قدمه لي من توجيهات وإرشادات قيمة وبصماته النيرة على المذكرة وعلى سعة صدره وحرصه على انجاز البحث وإخراجه بصورة جيدة ومميزة، فأسأل المولى عز وجل أن يجزيه خير الجزاء وان يبارك في علمه وعمله ويمده بالصحة والعافية.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل أساتذة قسم التاريخ وإدارته وعمال مكتبة الجامعة وإلى طلبة قسم التاريخ ومن ساهم معي في انجاز هذا البحث من مشاركتهم المعنوية أو السؤال عنى أو إسداء نصح أو توجيه أو إرشاد أو دعوة في ظهر الغيب، فجزا الله عز وجل الجميع عني خير الجزاء وآتاهم الثواب في الدنيا والفلاح في الآخرة، كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير مع خالص الدعاء إلى **محمدي الميلود** وإخوتي الأعزاء على مشاركتهم المعنوية لي في انجاز هذا البحث فجازاهم الله عني خير الجزاء ووفقهم في حياتهم العلمية والعملية.

الرموز المستخدمة في البحث:

الكلمة	الرمز
صفحة	**ص**
صفحات متتالية	ص ص
جزء	ج
دون تاريخ	د ت
دون مكان النشر	د م
دون طبعة	د ط
المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع	م و ن ت
ديوان المطبوعات الجامعية	د و ج
المؤسسة الوطنية للكتاب	م و ك
ترجمة	تر
تعريب	تع
طبعة خاصة	ط خ
جبهة التحرير الوطني	ج ت و

مقدمـــــة

ارتبط تاريخ الجزائر المعاصر بجهود أقطاب بارزين تركوا بصمات واضحة في مسار الحركة الوطنية والإصلاحية بأشكالها الثقافية والسياسية والتربوية المختلفة، وكان لهم عظيم الأثر في بعث نهضتها الفكرية، وصون مقومات شخصيتها، والتصدي للمشروع الاستعماري الفرنسي الذي عمل بكل وسائله على مسخ كيان الأمة وطمس هويتها وجعلها فضاءً تابعاً لما وراء البحر، ومزرعة لاستثمار سمومه الفكرية والأخلاقية، فسجل أولئك الرواد أروع المشاهد وخلدوا أنصع الصفحات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر.

وتعالج هذه الدراسة موضوعاً مهماً من مواضيع التراجم في تاريخ الجزائر المعاصر، لكونه يتناول بالبحث والتنقيب جهود أحد الأقطاب الأعلام والمنارات البارزة في مسار الحركة الإصلاحية الجزائرية، ألا وهو شخصية الشيخ أمحمد بن يوسف أطفّيش الملقب بـ " قطب الأئمة"، ومن الحقائق التي يقف عندها جل المؤرخين هي أن دراسة التراجم وسير القيادات الفكرية والدينية في أي بلد من البلدان يعد عملاً منهجياً ضرورياً، يرى فيه الباحثون عملاً وطنياً وأكاديمياً خالصاً، لأن استجلاء مسيرة هؤلاء الرواد لا يتوقف عند حد القراءة السردية، بل يصل إلى الافتخار والاعتزاز بهم وجعلهم قدوة تقتدي بها فئات المجتمع الناشئة، فالعلماء المصلحون كانوا السد المنيع الذي أنقذ الأمة الجزائرية مما كان يُدبّر لها في دهاليز السياسة الاستعمارية، وحملوا على عاتقهم رعاية فكرة الإسلام والعروبة والوطنية، وعملوا على إعادة بعث هذه الأفكار وتثبيتها بعدما حاول الاستعمار طمسها، حيث قام هؤلاء العلماء بدور كبير في إشعال الروح الدينية والاعتزاز بالحضارة الإسلامية لدى الشعب، وفي دفعه الصارم والمستمر إلى مقاومة المحتل ومحاولات الفرنسة والتبشير، هذا كله بفضل جهود علمائنا الكبار، وفي مقدمتهم الشيخ أمحمد بن يوسف أطفّيش الإمام، والمفسر، والمفكر، والمربي الذي ترك مكتبة موسوعية وبصمة قوية في الفكر الجزائري والإسلامي المعاصر.

إن دراسة عالم فذ بحجم الشيخ قطب الأئمة وهو الذي تفرّد بعبقريته المعرفية في عصره وتألقت تأليفه ورسائله في المشرق والمغرب وجمع بين شتى العلوم والمعارف الشرعية واللغوية والدينية والتاريخية تكتسي أهمية بالغة، فهو المفتي والمحدّث والمفسّر والمدرّس

والمربي والأديب والمناضل بفكره وقلمه، والخطيب والناقد والمرشد والمصلح، وكل هذه الصفات والمآثر، بناءً على رأي معاصريه وتلامذته، قد زينها ورعه وزهده، وأحاط بها التقوى ومخافة الله عز وجل.

أسباب اختيار الموضوع

تعود أسباب اختيارنا لهذا الموضوع والبحث في سيرة ومآثر الشيخ قطب الأئمة أمحمد بن يوسف أطفّيش إلى جملة من العوامل الموضوعية والذاتية، يمكن إجمالها في النقاط التالية:

أولاً: العوامل الموضوعية:

❖ الرغبة الأكاديمية في البحث والتنقيب عن تفاصيل دقيقة ومعمقة حول شخصية الشيخ أطفّيش، وإماطة اللثام عن كثير من الجوانب العلمية والنضالية في سيرته التي قد تبقى غير مستغلة بالشكل الكافي، لاسيما لدى فئة الطلبة والباحثين الذين يحتاجون إلى ربط الحواضر العلمية في الجنوب الجزائري بالحركة الإصلاحية العامة في البلاد.

❖ تسليط الضوء على الخصائص الأسلوبية للكتابة عند قطب الأئمة، وطريقته المتميزة في إيصال أفكاره الإصلاحية والتربوية وتبسيط العلوم المعقدة (من خلال شروحه اللغوية وتفاسيره الثلاثة).

❖ الاهتمام بتراث شيخ طفيش ونشاطه الإصلاحي والتربوي ومحاولة الكشف عن التنوع والاختلاف الذي تزخر به الحركة الإصلاحية باعتباره أحد أقطابها.

❖ تلبية الحاجة المعرفية الملحة في حقل التاريخ المعاصر للبحث عن تراجم الأعلام والشخصيات الفاعلة التي قادت قطار التغيير والمقاومة الثقافية والاجتماعية والسياسية أثناء الوجود الاستعماري الفرنسي، وإبراز دورهم كحواضن تاريخية حمت وجدان الأمة.

ثانياً: العوامل الذاتية:

❖ الرغبة الذاتية العميقة في سبر أغوار تاريخ الجزائر الثقافي، والتعمق في دراسة تاريخ الأعلام الذين أثروا الفكر الإسلامي والإنساني بمؤلفاتهم ومواقفهم الحصينة.

❖ التشجيع الكبير والتوجيه السديد الذي وجدته لدى الأستاذ المشرف – حفظه الله – وخبرته المقدرة التي حفزتني للخوض في مثل هذه المواضيع الرصينة التي تجمع بين تحقيق النصوص ودراسة التراجم التاريخية، وتذليل الصعاب المنهجية المصاحبة لها.

❖ إماطة اللثام عن كثير من جوانب شخصية الشيخ أحمد بن يوسف أطفيش، حيث بقي مجهولاً في بعض جوانبه لا سيما عند فئة الطلبة.

إشكالية البحث

تتمحور إشكالية البحث في نقطة محورية تتمثل في إبراز شخصية الشيخ أمحمد بن يوسف أطفّيش (قطب الأئمة) كنموذج ريادي فريد من المثقفين والعلماء الجزائريين الموسوعيين، الذين انفتحوا بعمق على تفاصيل ومكنونات الثقافة العربية الإسلامية وحواضرها بالمشرق والمغرب، وواجهوا باقتدار الأطروحات الفكرية الغربية والاستعمارية، وذلك عن طريق استعراض أهم جوانب سيرة هذه الشخصية الفذة، وكذا مرجعيتها الفكرية والسياسية ومقاربته الإصلاحية المنبثة في كتاباته وموسوعاته التاريخية، والفقهية، والتفسيرية.

ومن هذا المنطلق، نصل إلى طرح السؤال المحوري التالي:

ما هو دور الشيخ أمحمد بن يوسف أطفّيش الإصلاحي، وما طبيعة دوره ونشاطه التربوي والفكري في خضم الأطروحات والمخططات الاستعمارية الصعبة التي عاشتها الجزائر إبان القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين؟

وفي سياق هذه الإشكالية المركزية، تفرض مجموعة من التساؤلات الفرعية نفسها على الباحث، ويمكن إجمالها فيما يلي:

1. إلى أي مدى ساهمت السياسة الاستعمارية الفرنسية وتشريعاتها الجائرة في محاولة تدمير وتجهيل المجتمع الجزائري وطمس هويته الحصينة؟
2. مَن هو الشيخ قطب الأئمة أمحمد بن يوسف أطفّيش من حيث تكوينه، ومسيرته العلمية المعمرة، ومرجعياته الفكرية؟

3. ما مدى نجاح نشاطه الإصلاحي والتربوي والميداني في تفعيل الحواضر العلمية وإصلاح منظومة التعليم الحر في الجنوب والجزائر قاطبة؟

حدود الدراسة الزمانية

أما حدود الدراسة من الناحية الزمنية، فقد شملت الحقبة التاريخية الممتدة من عام **1821م** والى غاية **1914م**، وهي فترة زمنية بالغة الدقة والحساسية، باعتبارها تمثل دورة حياة الشيخ أمحمد بن يوسف أطفّيش كاملة (من المولد إلى الوفاة)، والتي واكبت صدمة الاحتلال وبدايات تشكل المقاومة الثقافية المنظمة في الجزائر.

خطّة البحث: وقد اخترت لمعالجة النشاط الفكري والتربوي لهذه الشخصية الإصلاحية الفذة في هذا البحث، خطة علمية متكاملة قوامها: مقدمة، وأربعة فصول، وخاتمة، وقد جرى توزيع المادة التاريخية وتحليلها على الفصول وفق المنهجية الهيكلية التالية: الفصل الأول: أوضاع الجزائر خلال عصر أحمد بن يوسف أطفيش، وقد قسّمته إلى أربعة مباحث متكاملة، تناولت في المبحث الأول الأوضاع السياسية ومراحل بسط الاحتلال لنفوذه، وفي المبحث الثاني الأوضاع الاقتصادية الصعبة وتحولات البنية المعيشية، وتطرقت في المبحث الثالث للأوضاع الاجتماعية وطبيعة البناء القبلي والمجتمعي، ليُخصص المبحث الرابع للأوضاع الثقافية والدينية ومحاولات التبشير والفرنسة في الجزائر وميزاب، أما الفصل الثاني: حياة الشيخ أمحمد بن يوسف أطفّيش، وفيه تتبعت تفاصيل نشأته، وقسمته إلى أربعة مباحث، تحدثت في المبحث الأول والثاني عن مولده، ونشأته البيئية، وتحصيله العلمي، وشيوخه الأجلاء، وخصصت المبحث الثالث لبيان مكانته القيادية والمرجعية الكبرى في إدارة شؤون التوجيه الديني والاجتماعي عبر نظام "حلقة العزابة" والمؤسسات المحلية، أما المبحث الرابع فقد رصدت فيه أثاره ووفاته.

أما الفصل الثالث عنونته النشاط الإصلاحي والتربوي للشيخ قطب الأئمة في ميدان التعليم وقد شمل هذا الفصل مباحث جوهرية، خصصت المبحث الأول منه لتشخيص أسباب انحطاط وتراجع التعليم في الجزائر جراء الممارسات الاستعمارية، وتناولت في

المبحث الثاني نظرته المقاصدية في كيفية الاستفادة من تجارب وحواضر المشرق والمغرب في تطوير التعليم الحرة، وإبراز أثر شروحه ومؤلفاته التيسيرية لتطوير المناهج.

وفيما يخص **مصادر ومراجع** هذه المذكرة فقد حاولت التنويع في الكتب المستعملة فقد اعتمدت بالدرجة الأولى كتابات الشيخ أحمد بن يوسف أطفيش، وقد زودتنا هذه المصادر بمادة حية كشفت لنا الكثير مما كنا نجهله عن الشيخ أطفيش، كما اعتمدت على بعض المراجع في مقدمتها كتب أبو القاسم سعد الله، كتاب أبحاث و أراء في تاريخ الجزائر، وكتاب الحركة الوطنية 1930-1945، أربعة أجزاء من تاريخ الجزائر الثقافي، يحي بن بهزن حاج امحمد، لإسهامات علماء الجزائر في الحركة الفكرية والعلمية الحديثة سيرة الشيخ امحمد بن يوسف اطفيش بقلم أحد طلابه، وكتاب أطفيش إبراهيم بن محمد بعنوان القطب وثورته الفكرية في الجزائر، وبالنسبة **للمنهج المتبع** فالبحث العلمي دفعني إلى الإلتزام بالمنهج الوصفي التحليلي التركيبي الذي أجرينا دراستنا هذه وفقه لما يشتمل عليه من خطوات علمية ومنهجية تستجيب لطبيعة الشخصية المطروحة وهو المنهج الغالب في بحثي هذا فجمعت المادة التاريخية أولا ثم قمت بتحليل الأحداث والتركيب المعلومات المستخرجة من الوثائق والمصادر المعتمدة في هذه الدراسة و في الأخير استخلصت أهم النتائج .

وبالنسبة **لأهمية الموضوع** فتعدّ منطقة مزاب ذات أهمية تاريخية وحضارية خاصة من الناحية العلمية، ومن هذا الجانب كان لعلمائها الدور البارز لإثراء تاريخها الطويل في النّضال والعطاء، ثم إنّ من أبرز ما أنجبت من خيرة رجالها الشيخ أمحمد بن يوسف أطفيش الذي كانت له القدم الطولي في العلم والمعرفة والجهاد والعطاء لمنطقته مزاب خصوصا وللجزائر عموماً، ومن هذا المنطلق أردت أن أشارك برسالتي هذه لإبراز النشاط التربوي والإصلاحي للشيخ أمحمد بن يوسف أطفيش من خلال كتاباته، آملا أن أُنير جانباً من حياة هذا العلاّمة الفذّ.

أما **الدراسات السابقة** هناك القليل من المؤلفات التي تحدثت عن الشيخ أمحمد بن يوسف أطفيش حسب معرفتي والتي ركزت على نشاطه الإصلاحي منها الشيخ أمحمد بن

يوسف اطفيش قطب الأئمة الموسوعي- المصلح – المجدد لإسماعيل سامعي وآخرون، منها فان اغلب الدراسات الأخرى كانت تتحدث عن مؤلفاته وحياته بصفة مختصرة جدا، الحاج سعيد، يوسف بن بكير، تاريخ بني يزقن وقصور وادي ميزاب، مذكرة الآراء الأصولية للشيخ قطب الأئمة محمد بن يوسف أطفيش، ومقال لأحمد جلايلي، المصطلح النحوي في آثار محمد بن يوسف أطفيش الذي نشره في مجلة البحوث والدراسات.

وقد واجهتني كسابقي صعوبات عديدة: ذاتية وموضوعية، أجملها فيما يلي: صعوبة موضوع الدراسة، وذلك من خلال قراءة المؤلفات الأربعة المخطوطة قراءة متأنية فاحصة، مرات عديدة، حتى يُهضم الكتاب وتتجلى منهجية أطفيش فيه، فاستلزم مني ذلك وقتا طويلا وجهدا مضاعفا. ويعلم الله كم عانيت في ذلك من تعب وأرق ومرض، مع أني أعترف بالتقصير ولا أدعي أبدا أني أعطيت الدراسة حقها كاملا.

عدم توفر نسخ أخرى للمخطوط، مع سعيي الحثيث للحصول على نسخة أخرى، مما جعلني أقتصر على بعض المؤلفات التي تكلمت عن هذه الشخصية، والتي تميزت بسلامة أو راقها من الخروم وغيرها، وبوضوح الخط إلا في موضع أو موضعين فقط، وهو ما سهل علي تحقيقها والتعليق عليها، ولله الحمد، وأسباب شخصية اجتمعت علي مما أطال من عمر هذا البحث المتواضع .

وختاما أتوجه بخالص الشكر وجميل العرفان و زاكي التقدير إلى الأستاذ الفاضل النبيل الدكتور بركوش أحمد، على ما قدمه لي من سديد الرأي والنصح والتوجيه، وهو يشرف على هذه الرسالة من بدايتها إلى نهايتها، والى جامعة زيان عاشور بالجلفة التي احتضنتني ورسالتي، و رافقتني بجهود إداريها خاصتا محمدي ميلود والقائمين على مصلحة الدراسات العليا إلى يوم المناقشة، فلهم مني جزيل الشكر وخالص الامتنان.

الفصل الأول:

أوضاع الجزائر خلال عصر

أحمد بن يوسف أطفيش

المبحث الأول: الأوضاع السياسية

عاصر الشيخ محمد بن يوسف أطفّيش (قطب الأئمة) منذ طفولته المبكرة وأطوار صباه بدايات الحصار العسكري الجائر والاحتلال الفرنسي للجزائر، كما واكب بحسه الفكري الشاهد على العصر جملة التحولات العميقة والدورية في بنية الأنظمة الحاكمة في باريس، حيث تداولت على دفة الحكم في فرنسا إمبراطورية وجمهوريّتان على النحو التالي: الإمبراطورية الثانية 1852-1870م، والجمهورية الثالثة 1871-1940م، ولكن بالرغم من تعدّد هذه الأنظمة السياسية، فإنها لم تختلف في نظرتها إلى الجزائر، فقد كانت النّظرية الاستعمارية مشتركة فيما بينها[1]، ولها ثلاثة أهداف رئيسية، فالأولى: جعل الجزائر أرضاً فرنسية بكلّ ما يحمله المعنى من أبعاد، والثاني: طمس التاريخ والشخصية الجزائرية وإزالتها من الاعتبار، أما الهدف الثالث فيتمثل في: قهر أي نوع من أنواع المقاومة التي يمكن أن تزعج أمن فرنسا في الجزائر واستخدام كلّ الأساليب والوسائل للوصول إلى ذلك الهدف[2].

وسعيا منها لتحقيق ذلك بدأت فرنسا بسياسةٍ ارتكزت في توسعها العسكري الجزئي ابتداء من الجزائر فالبليدة ثم السّاحل فمنطقة القبائل، مستعملة حرب وحشية مبيدة لكل ما جاء في طريقها، وما من شبر تتقدم فيه إلا وكانت تلاقي فيه مقاومة عنيدة، فإلى جانب سياسة التوسع والسيطرة على الأراضي، اتبعت فرنسا سياسة استيطانية جدّ خطيرة اعتمدت على التهجير والاستيطان من فرنسا وأوروبا إلى الجزائر وذلك لتعزيز الوجود الفرنسي بالجزائر، فسعت إلى تحقيقه وترجمته من خلال جملة من الإجراءات والممارسات في مختلف المجالات، ففي النظام الإداري ميّزه التطوّرات التالية:

بعد أن قوّضت حكم الداي حسين وفرضت عليه إمضاء معاهدة تسليم القصبة في 05 جولية 1830م، لم تكن موقِنةً ببقائها بالجزائر أو الرّحيل عنها، ذلك لأنّ الفرنسيين لم يكونوا يعرفون عن الجزائر الشيء الكثير، ولذا بدأت نقاشات حادّة بين الفاعلين من الفرنسيين حول موضوع الاحتفاظ بالجزائر الفرنسيّة أو العودة إلى باريس، فأخذت فرنسا فترة للدراسة والتجريب امتدت على مدى أربع سنوات على المستوى الرّسمي 1830-1834م، وهي الفترة التي تعرف تاريخياً بمرحلة التردّد[3]، وذلك نظراً لانشغالها بأوضاعها الدّاخلية

1- سعدالله أبو القاسم، **الحركة الوطنية 1930-1945**، ج3، ط 3، م وك، الجزائر، 1986م، ص 54.

2- سعدالله أبو القاسم، **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**، ج 2، ط 2، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1998م، ص 89.

3- مصطفى عبيد، " أونفونتان وفلسفته في تنفيذ الاستعمار الفرنسي بالجزائر 1839- 1841"، **مجلة الأدب والحضارة الإسلامية**، ع 15، جوان 2013، ص 300.

غير المستقرّة، وبالسياسة الأوروبية المتحركة أيضاً[1]، ولهذا لم يكن هنالك من نصٍّ قانوني إثر سقوط حكومة الأتراك، فكان القائد العام للجند هو الذي يصدر قراراته في كل ما يختصّ بالأمور العسكرية، وكذلك صاحب السلطة المدنية فيما يتعلّق بالإدارة[2]، وبالنّظر إلى التطوّرات الحاصلة بها من استكانة النّظام الحاكم نوعاً ما، إلى تكميم الأصوات الثائرة، إلى انفلات الأمر والمقاومات الشّعبية التي أربكت فرنسا وكسرت من جبروتها، وأرغمتها على الاعتراف بالأمر الواقع كفشل الحملة الأولى على المدية، والاضطرار إلى إمضاء معاهدة "دي ميشيل" مع الأمير[3]، التي تمّت يوم 24فبراير 1834م[4].

وخلال هذه الفترة "1830-1834م" وصلت أنباء عن تجاوزات جرائم العسكريين بالجزائر إلى باريس، فأرسلت الحكومة الفرنسية لجنة تحقيق[5] عام 1833م، للاستماع إلى شكاوى سكّانها [6]، وبناءً على ملاحظاتها أصدرت فرنسا قرار 22 جويلية 1834م، والذي نصّ على اعتبار الجزائر ضمن الممتلكات الفرنسية في إفريقيا الشمالية، وكانت تتّبع سياسة الاحتلال الجزئي عسكرياً حتى عام1840م، وارتكزت السياسة الفرنسيّة خلال الفترة الممتدّة من 22جويلية 1834م إلى 24 أفريل 1848م على تثبيت المكاتب العربية[7] وإقامة إدارة في الجزائر مشابهة للإدارة الموجودة في فرنسا، فأصدرت قراراً في 15افريل 1845م، أكدّ تقسيم الجزائر إلى ثلاث مقاطعات: الجزائر، وهران، قسنطينة، ووضعت على رأس الجزائر الوالي العام وكانت أغلب حكومته عسكرية تستمدّ الحكم من وزارة الحرب الفرنسيّة[8]بباريس،

1- بشير بلاّح، **تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1989**، ج2، د ط، دار المعرفة، الجزائر، 2006 م، ص 139.

2 أحمد توفيق المدني، **كتاب الجزائر**، د ط، المطبعة العربية، د م، د ت، ص 249.

3- مصطفى عبيد: **الجزائر في كتابات توماس (إسماعيل) أوربان 1812- 1884**م، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، بوزريعة، ص 38.

4- عمار عمورة، **موجز تاريخ الجزائر**، ط 1، دار ريحانة، الجزائر، 2002م، ص136.

5- عرفت بـ"اللجنة الإفريقية"، وتشكلت بناء على موافقة الملك "لويس فيليب" بتاريخ 7جويلية1833م، كانت مكلفة بإعداد تقرير مفصل عن أوضاع الجزائر في شتى المجالات، واقتراح الحلول بشأن مستقبل الاستعمار الفرنسي بهذه البلاد، والإجابة على بعض الأسئلة، وزارت هذه اللجنة عدة مدن جزائرية " الجزائر، وهران، بجاية، عنابة" وأجرت عدة لقاءات بكل من الجزائر وفرنسا خلال سنتي 1833- 1834م التقت خلالها بعدة ممثلين عن كل من الأهالي والمستوطنين واليهود، فقدّمت تقريرها النهائي إلى الحكومة الفرنسية بتاريخ 10مارس 1834م، وأوصت بالحفاظ على ملكية فرنسا للجزائر. ينظر: أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث**، ط 3، ش و ن ت، الجزائر، 1982م، ص99.

6- حمدان بن عثمان خوجة، **المرآة**، تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري، د ط، طبع بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية وحدة الرغاية، الجزائر، 2006م، ص 276.

7- هي مكاتب أُنشئت لإدارة ومراقبة سكّان الأرياف استحدثتها العسكريون مباشرة بعد غزوهم للجزائر في الأقاليم الخاضعة الخاضعة لسيطرتهم، وأول من أسندت إليه مهمة إنشاء مكتب عربي هو النقيب "لا موريسيير".

الفرنسيّة[1] بباريس، وقد أعطت الوزارة سنة1855م الى اللجنة ثلاث سنوات لتقديم تقرير كامل وبسيط عن نتائج عملها[2].

وقد أدرك السّاسة الفرنسيون منذ اليوم الأول للاحتلال أهمية المناصب القياديّة لدى زعماء تلك العائلات، فوظّفوها بكثير من الحيلة والمكر تبعاً للظروف التي كانت تمرُّ بها المقاومة الوطنيّة من جهة، ووضعية التوسع الاستعماري من جهة ثانية، فلجأوا إلى استغلال العداوات القديمة بين العائلات لضرب الصفوف، متخّذين الحيطة والحذر إلى غاية تحقيق أهدافهم المرحلية، وأذكر في هذا الصدد استخدامهم لـ"فرحات بن سعيد"، مستفيدين من عداوته القديمة للحاج أحمد باي وعائلة ابن قانة[3]، وكانت فرنسا تستخدم هذه العائلات وفق وفق رؤية واضحة المعالم بالنسبة لها، حيث بمجرّد أن تحقّق مآربها تتخلّص منها أو على الأقلّ من زعيمها لتعويضه بآخر.

لقد ظلّت السلطات الفرنسيّة تشكّ في ولاء قادة العائلات ولا تأمن جانبهم فوضعتهم تحت رقابةٍ دائمةٍ من طرف ضبّاط المكاتب العربية، ولم تكتف بذلك فقط، بل عيّنت تحت سلطة القايد شيوخاً كانوا في الواقع عيوناً للإدارة الاستعمارية ومسلطة على القايد أيضا، وكان هؤلاء مُطالبين بطاعة أوامر الإدارة الفرنسية، لأنّها هي التي تعيّنهم، ولا دور للقايد في تعيينهم سوى اقتراحهم[4].

ومع بداية الإمبراطورية الثانية بزعامة نابليون الثالث[5] خضع الأهالي إلى قوانين استثنائية، وفي مقدّمتها قانون مجلس الأعيان[6] الذي صدر في 14 جويلية 1865م، وذلك

1- أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص 251.

2- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954،ج7، ط6، دار البصائر، البصائر، 2009، ص294.

3- تنحدر عائلة ابن قانة في أغلب الضن من أصول بربرية، قدمت من القبائل الكبرى واستقرت ناحية قسنطينة منذ ما يقارب مائة وخمسين سنة قبل الغزو الفرنسي للجزائر، غير أن أفراد هذه العائلة يدعون النسب الشريف. للمزيد ينظر: Bouziz Bengana ،**Une Famille de grand chefs Sahariens** ،les Ben Ganas ،Alger ،Edition saubiron 1930.

4 – مختار هواري، سياسة الإدارة الفرنسية اتجاه العائلات المنتقدة في الجنوب القسنطيني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الأوراس الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص70.

5- 1808-1873م رئيس الجمهورية الثانية ما بين 1848-1852م، ثم إمبراطورا ما بين 1852-1870م، تحت اسم "نابليون الثالث" ثالث أبناء "دورتوس بوهاي" ملك هولندا أوّل اعتراف بحقّ الإضراب للعمال سنة 1864م وصاحب سياسة المملكة العربية بالجزائر.

6- أو ما يعرف بقانون الجنسية والأحوال الشخصيّة.

في عهد الحاكم العام مكماهون[1]، وقد نصّ على منح الجزائريين الجنسيّة الفرنسيّة بشرط تخلّيهم عن أحوالهم الشّخصيّة الإسلاميّة[2].

وتميّز الحكم المدنيّ من 1871 إلى 1891م بعدّة مميزات، حيث عرفت هذه الفترةُ تخلي السلطة الفرنسية في باريس عن ممارسة نفوذها في الجزائر، ومنع المعمرون الحكومةَ الفرنسيّةَ من التدخّل في الشّؤون الدّاخلية للجزائر، وذلك عن طريق ضغط النوّاب الذين يمثّلون المستوطنين في البرلمان الفرنسي، كما سعى هؤلاء لإنشاء ميزانية خاصّة بهم في الجزائر، وذلك لتجنّب تدخّل الحكومة الفرنسيّة في شؤونهم، وعملوا على إضعاف الحاكم العام، ووضع السلطات في يد رؤساء البلديات الذين يخدمون أنفسهم ومصالحهم، ويتجاهلون مصالح السكّان الذين لا يوجد أيّ تمثيل سياسي لهم في فرنسا ولا في المؤسسات التشريعيّة كالبرلمان ومجلس الشيوخ[3].

وعرفت الجزائر خلال الفترة 1871-1919م أوضاعاً سياسيةً جدُّ مزريةٍ نتيجة مبالغة الاستعمار الفرنسيّ في تطبيق سياسة الزّجر والقمع، بالإضافة إلى الخنق السياسي وقوانين الأندجينا[4] الرّادعة، ولم تستجب الإدارة الفرنسية مباشرة لاهتمامات الأهالي، حيث وضعت المطالب حيّز الدراسة، وبدأت في الإمعان والبحث عن البدائل لها قبل فوات الأوان، كما أخذت تبحث عن صيغ جديدة للتكيّف مع المرحلة، وأوفدت بعثة برلمانية إلى الجزائر سنة1891م برئاسة "جول فيري"[5] لدراسة الوضع في الجزائر، ووضع سياسة جديدة لتتحكم في الجزائريين.

1- 1864-1870عيّن حاكما عاما للجزائر في 01 سبتمبر1864م، وكان من أكفّاء الضبّاط الفرنسيين، خريج مدرسة "سان سير" العسكرية ومن بين أهم الجنرالات الذين دخلوا مع حملة 1830م، و لم يخرج من الجزائر إلا مع سقوط الإمبراطورية الثانية 1870م، كان من المؤيدين للحكم المدني في الجزائر.

2- بلحاج صادق، **الصّحافة العربية في الجزائريين التيارين الإصلاحي والتقليدي (1919- 1939) دراسة مقارنة،** مذكرة ماجستير في تاريخ الجزائر الثقافي والتربوي، جامعة وهران، 2012م، ص17.

3- عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962م**، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م، ص168.

4- هي عبارة عن مجموعة من النصوص وُضعت بقصد فرض النظام والانضباط في صفوف السكان المسلمين بحيث يتعين عليهم أن يظهروا الطاعة العمياء للأوروبيين، وقد بقي ساري المفعول حتى سنة1947م، وبفضل هذا القانون حدّد المستوطنون الأوربيون إجراءات معاقبة المسلمين وإجبارهم على دفع الضرائب العربية دون نقاش، ومنعهم من حمل السلاح وعدم الذهاب إلى الحجّ بدون رخصة مسبقة.

5- 1832-1893، محامي ورجل فرنسي، ونائب جمهوري في أواخر النظام الملكي 1969م، دخل إلى حكومة الدفاع الوطني سنة 1870م، وأصبح رئيسا لبلدية باريس، ثم عين وزيرا لتعليم العمومي، وعين رئيسا للمجلس 1880- 1885م، وساهم في إصدار قوانين عديدة لمنع الحرية، اقترن اسمه بمختلف القوانين المتعلقة بإصلاح التعليم.

ومع نهاية القرن الـ19 وبداية القرن الـ 20م عرفت الجزائر تحوّلاً تاريخياً في النّضال ضد الاحتلال الفرنسيّ، حيث شهدت الجزائر دعوة للنهوض بالإحياء الثّقافي، فظهرت النّوادي والجمعيات الوطنية الجزائرية ذات الأهداف الاجتماعية والثقافية والسياسية، وكانت هذه المراكز تؤدّي دوراً مُهماً في تعليم وتكوين النشء بثقافة عربيّة إسلاميّة، ولعلّ من أبرز هذه الجمعيات "الجمعية الراشدية"[1] و"الجمعية التوفيقية"[2].

المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية

تملك الجزائر ثروات وخيرات كبيرة مما أدى بالإدارة الفرنسية إلى الاهتمام بالجانب الاقتصادي بدرجة كبيرة من أجل استنزاف خيرات البلاد، وتحقيق مصالحها بتوجيهها إلى فرنسا في كلّ الميادين وبالأخصّ في الميدان الاقتصادي[3].

ولتحقيق ذلك صدرت سلسلة من التشريعات المتتالية أدّت إلي الاستحواذ على معظم الأراضي الخِصبة التي كانت بحوزة سكّان الأرياف، وبغضّ النظر عن تعدّد طرق الاستيلاء فإنّ النتيجة كانت واحدة؛ إذ تقلّصت أراضي الفلاحين الجزائريين وطُرِدوا منها، حيث أدّت تلك القوانين إلى هدم البناء الزّراعيّ الجماعيّ في الرّيف الجزائريّ، فأصبح الجزائريّون الفلّاحون مجرّد "خمّاسة"، ممّا تسبّب في تفكّك الوحدة الاقتصادية العائلية والتضامن الاجتماعي في الرّيف، فأصبح المُعمّر يملك أكثر من عشرة أضعاف ما يملكه الجزائري.

وفي الجانب الزراعيّ كانت الجزائر بلداً فلاحياً بالدّرجة الأولى قبل الاحتلال، توجد بها مزارع شاسعة وسهول فسيحة تكثر فيها منتوجات هائلة من القمح والشّعير والصّوف والجلود والشّموع، أمّا في مراعيها فتزخر بأنواع الحيوانات المختلفة مثل: الأبقار والأغنام والماعز والبغال والحمير، وتذكر المصادر أنّ سهول "متّيجة" تعتبر من أجود الأراضي وأوسعها في العالم، وذلك لمناخها وخصوبتها وموقعها الممتاز[4]، وبعد الاستحواذ على خزينة الدولة الجزائرية 1830م والاطّلاع على خصوبة سهل "متّيجة" المحيط بالعاصمة،

1- تأسّست سنة 1894م من قِبل شباب جزائري خريجي المدارس الفرنسية بالجزائر، وبتأييد من بعض الفرنسيين المتعاطفين مع الجزائر، واستطاعت أن تنشئ لها فروعاً عبر أنحاء الجزائر، هدفها مساعدة الشباب الجزائري على النهوض الفكري والعمل على تحسين الوضع العام للحياة في الجزائر.

2- أنشئت سنة 1908م ثم أعادت النخبة تنظيمها سنة1911م، واستطاعت أن تستقطب عدداً كبيراً من الأعضاء، يرأسها الدكتور "ابن التهامي" وهدفها هو تثقيف الجزائريين.

(3- ناصر بلحاج، **مواقف الجزائريين من التجنيد الإجباري 1912-1916م**، مذكرة لنيل الماجستير، قسم التاريخ، المدرسة العليا للأساتذة في الأدب والعلوم الإنسانية، بوزريعة، 2005م، ص 60.

4- محمد العربي الزبيري، **التجارة الخارجية للشرق الجزائري**، د ط، ش و ن ت، الجزائر، د ت، ص24.

شرع الجنرال "كلوز يل"[1] في تسريح بعض الجنود وتمكينهم من مزارع "البايلك" يستغلونها لحسابه في شكل شركة سُمّيت "مزرعة إفريقيا التجريبية" وحذا حذو "كلوز يل" ضبّاطٌ سامون آخرون[2]، واستعمل المحتلّ أسلوباً ذكياً لنزع الملكية الجزائرية وطبّقت سياسة "المحتشدات" على الأعراش، وقد نجح هذا الاستيطان بمساعدة جيش إفريقيا – الجيش الفرنسي بالجزائر– في شقّ الطرقات وبناء القرى واستصلاح الأراضي، وقد ابتكرت مراسيم 1844م أسلوب نزع المِلكيّة بحجّة عدم زراعتها، فأدخلت تنظيمات جديدة في النّظام العقاريّ، ولكن التدقيق في سندات المِلكية وظّف تحويل الأراضي بالغصب والمصادرة، وصار فقدان المراعي والأراضي الخصبة سبباً في الهجرة الجزائرية الجماعية[3].

أما الجزائريون الذين يملكون حقوق استعمال أراضي العرش فكانوا مُلزمين بالتنازل عن أراضيهم لصالح الدولة، وبتاريخ 22 أفريل 1863م صدر قانون "سناتوس كونسلت"[4] لمحاولة تنظيم الأراضي الزراعية وتقسيمها إلى أربعة أنماط: مِلْك، عَرْش، تابعة للدولة، مشاعة، وبهذه الخطّة تم تقسيم القبائل إلى دواوير، وعلى أساسها تمّ تفتيت بنية المجتمع الجزائري، وتحديد الملكية الفردية بتكسير الملكية الجماعية للأراضي، وهذا القانون جرّد الجزائريين من أملاكهم لفائدة الاستيطان الأوروبي بطرق تسمّى "قانونية"، مما زاد في تردّي الوضع الذي يعيشه السكان الجزائريون [5].

وكان الأوربيون يهدفون إلى الثراء بأية طريقة حيث ركّزوا مجهوداتهم على استنزاف الأرض وتسخيرها بدون حساب، فخصّصوا حوالي نصف مليون هكتار من أحسن الأراضي لغراسة الكروم المنتجة للخمور، فقضى ذلك على زراعة القمح وسائر أنواع الحبوب الغذائية

1- ولد سنة 1772م في مرايبو في فرنسا، تقلّد عدّة رتب في الجيش الفرنسي إلى أن صار جنرالا سنة1807م، كان من أنصار "نابليون الأول"، شارك في ثورة جو يليه 1830م على الجزائر، وتولّى قيادة الجيش الفرنسي في الجزائر بعد رحيل "دي بورمون" في أوت 1831م، وارتقى إلى رتبة مار يشال فرنسا، وفي نفس السنة عيّن حاكماً عاماً في الجزائر من أوت 1835 إلى جانفي 1837م، عزل من منصبه بعد فشله في "حملة قسنطينة"، ثم عاد إلى باريس وبقي هناك حتى وفاته سنة1842م. ينظر: **أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية**، ج1، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت–لبنان، د ت، ص 36.

2- محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج1، من منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999م، ص57.

(3) شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، تر: عيسى عصفور، ط 2، منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1982م، ص43.

4- مصطلح يطلق على المجلس المشيخي المشكّل حول الإمبراطور والذي يقوم بدور البرلمان في سنّ القوانين والمصادقة عليها، صدر هذا القانون في 23-04-1863م من طرف نابليون الثالث الذي اعتبر الجزائريين الذين يتخلون عن أحوالهم الشخصية الإسلامية رعايا فرنسيين يتمتعون بجميع الحقوق و الواجبات.

5- عمار بوحوش، **العمال الجزائريون في فرنسا دراسة تحليلية**، د ط، ش و ن ت، الجزائر، 1975م، ص94.

لفائدة الكروم[1]، إضافة إلى هذا نجد عدم المواكبة بين القطاع الفلاحيّ التقليديّ الجزائريّ المتخلّف والقطاع الفلاحيّ العصريّ الأوروبي الذي يتميّز بتوفّر الآلات ووجود الأسمدة، هذا التطوّر الذي أدّى بانسحاب معظم الجزائريين من القطاع الفلاحي[2]، بالإضافة إلى الظروف القاسيّة السّابقة فقد هاجم الجزائرَ الجرادُ سنة 1864م، وأيضا الجفاف سنة 1865م، والمجاعة سنتي 1867م و1868م.

كما ازداد وضع الجزائريين سوءًا ابتداءً من عام 1870م بسبب ضغط الجيش والمكاتب العربية، وتفاقم هجرة الأوروبيين إلى الجزائر من 220 ألف سنة 1860م إلى 279 ألف سنة 1872م، بينما انخفض عدد الجزائريين إلى 2700000؛ أي هلاك نحو 600 ألف جزائري لأسباب متعدّدة[3].

أما بالنسبة للمواشي فكانت تتركز في يد الجزائريين ولو بالعدد القليل، لأنّ تكاليفها نفّرت المستعمرين، وكان سبب قلّتها هو إلغاء معظم المراعي وفرض ضرائب عالية على الجزائريين مقابل السّماح لهم بالرّعي في أراضيهم، كما أنّ تجارة المواشي كانت حِكراً على الفرنسيين فكانوا يشترونها بأثمان زهيدة لإعادة بيعها بأثمان باهظة، كلّ هذا كان سبباً في تناقص أعداد الماشية[4] لدى الجزائريين.

لقد أثّرت التشريعات الفرنسية علي الثروة الحيوانية للأهالي الذين مُنعوا حتى من رعي قطعانهم في الغابات، وتعرّضوا لمختلف أصناف العقوبات فتضاءلت ماشيّتهم وقلّ عددها، فاضطروا إلى تغيير نمط معيشتهم القائم على الحِلّ و التَّرحال بعد أن أُجبر الفلاحُ على تقليص المساحة الزراعية، وعَجَز عن تلبية احتياجاته الغذائية[5]، فعلى سبيل المثال نذكر أن منطقة الأوراس كانت تحوز ثروة حيوانية هائلة، لكن هذه الثروة كانت تتأثّر بشكل واضح بالإنتاج الزراعيّ بسبب رداءة المحاصيل، إذ شهدت هذه الثروة تدهوراً محسوساً وبالأخصّ في الغنم والماعز[6].

1- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق، ص 17.

2- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 95.

3- عمار بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا، مرجع سابق، ص143.

4- يحي بوعزيز، **السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830-1954م**، د م ج، الجزائر، 1995م، ص78.

5- عبد النور غرينة، **الأوراس في الكتابات الفرنسية إبان الفترة الكولونيا لية 1840 ـ 1939م**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الأوراس الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010م، ص 38.

6 أحمد توفيق المدني، مصدر سابق، ص386.

المبحث الثالث: الأوضاع الاجتماعية

إنّ أوضاع الجزائريين الاجتماعية لم تكن على أحسن حال بفعل السياسة الاستعمارية، فقد عملت الإدارة الإجرامية على تسيير حياة الجزائريين وفق نظرتها، فهي التي توزّع المهام وتخلق الأوضاع حسب مصالحها[1]، وعلى هذا الأساس عمدت السلطة الاستعمارية في الميدان الاجتماعي على سياسة تشجيع الهجرة و الاستيطان التي انتهجتها فرنسا أن ارتفع عدد المعمرين بالجزائر فبلغوا سنة 1863 200الف أوربي منهم120ألف فرنسي، خاصة بعد أن وجدوا مختلف (التسهيلات لإقامة وبناء حياة جديدة في الجزائر في أول الأمر بأسلوب مغر، فلمدة ثلاث سنوات لا يدفع المهاجر الضرائب ولا يرد سلفة نقدية، كما كان يجد الطرقات ممهدة والحماية من الاعتداءات عليه)[2] مع تسهيل إمكانية الحصول على العمل وبأجور مرتفعة من خلال المناصب التي يوفّرها النّظام الاستعماريّ لهؤلاء، فأصبح المجتمع مزيجاً من الفرنسيين والإيطاليين والإسبان واليهود وغيرهم من الجنسيات الأخرى، وإن كانت علاقاتهم يميّزها التباغض فيما بينهم بسبب تضارب المصالح، فإنّهم يجتمعون على كُره الجزائري والعنصرية ضدّه، مستغلّين في ذلك وسائل الإعلام لترويج عنصر يتهم، فأدّت هذه السياسة إلى تجريد الجزائري من كلّ مقوّمات العيش الكريم، وخلقت تناقضات اجتماعية ميّزها انتشار الفقر والبؤس والشّقاء واللجوء إلى الهجرة كملاذٍ أخير.

ولهذا عمد الفرنسيون إلى استغلال انتصاراتهم العسكريّة إلى أقصى حدّ، مستعملين جلّ الطرق والوسائل لضرب الجزائريين في الصميم، ودفعهم لمغادرة وطنهم، وهذا ما سيفسح المجال واسعاً أمام استغلال ثروات الوطن الجزائري[3]، كما عمدوا إلى تشتيت السكّان على مناطق متباعدة وذلك بغرض تفكيك الرّباط القَبَلِي والاجتماعي، وهذا ما أدّى إلى تضرّر الكثير من الأسر بفعل التهجير ومن ثَمّ عدم قدرتهم على التواصل مع أفراد أسرهم[4]، وأصبح الجزائري غريباً في وطنه ومجتمعه، فحوصر في الأرياف وفي الأحياء الشعبية الضيِّقة، وحُرم من الاختلاط والاحتكاك بالمستوطنين، وقد وصف أحد الجزائريين تلك الظّاهرة العنصريّة التي سَنَّها الاستدمار بقوله: "وقلّما كان الجزائري أثناء تَجواله داخل

1- محمد العربي الزبيرى، تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق، ص14.

2- مصطفى عبيد، **الفكر الاستعماري السانسيموني في مصر والجزائر1833-1870م**، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر،2013 م، ص 82.

3- عمار هلال، **الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847- 1918م** ، دار هومة، بوزريعة، الجزائر، 2007م، ص 25.

4- عمار بحوش، " الأرض والهجرة "، **مجلة الأصالة**، وزارة الشؤون الدينية، ع 16، 1973م، ص87.

المدينة – يقصد مدينة الجزائر- يتعدّى بخطواته حدًّا معيناً، وكانت إدارة البريد[1] هي الحدُّبين الحياة الجزائرية والحياة الفرنسية"[2].

لقد حاول الاستعمار تثبيت جميع مظاهر وأشكال التخلّف، وذلك عن طريق تشجيع وإحياء جميع المظاهر الفاسدة ونشر الخرافات حتى تبقى المجتمعات بعيدة عن الحقيقة وأسيرة التخلّف، وضمن دائرة مغلقة تحطّ من قيمة المجتمع والفرد[3]، أما بالنسبة إلى الخدمات الطبية والمنشآت الصحية فالسلطات الاستعمارية لم تهتمّ بالأهالي، فالأغلبيّة لم تعرف الطبيب أو المستشفى، ولا تستعمل الأدوية الكيمياوية الحديثة، مع العلم أنّ الأهالي كانوا يتداوون بالطّرق التقليديّة مثل استعمال العشب بمختلف أنواعه واللّجوء في الكثير من الأحيان إلى الرقية الشرعيّة والكيّ بالنّار[4].

ونتيجة تلك الظّروف القاسية المذكورة هاجرت العديد من العائلات إلى خارج الوطن خاصّة باتجاه البلدان الإسلامية[5]، وبسبب انعدام الوقاية الصحيّة لدى الجزائريين وسوء حالتهم الاقتصادية والمعيشية، وعدم اهتمام السلطات الفرنسيّة بصحّة الأهالي[6] أدّى ذلك إلى انتشار وباء "الكوليرا" و"التيفويس" عام 1866م بشكل رهيب في أوساط الجزائريين، حيث مات الكثير في القرى والطرقات، مما أرغم السلطات الفرنسية إلى حفر خنادق عميقة تدفِن فيها الموتى[7].

1- البريد المركزي حالياً بالعاصمة الجزائر.

2- أحمد مريوش، **الطيّب العقبي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية**، ط 1، دار هومه، الجزائر، 2007م، ص113.

3- كمال خليل، **المدارس الشرعيّة الثلاث في الجزائر التأسيس والتطوّر (1850-1951م)**، مذكّرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث والمعاصر، جامعة منتوري- قسنطينة، 2007م، ص156.

4- محمد العربي زبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق، ص 27.

5- مسعود كواتي، **تاريخ الجزائر المعاصر وقائع ورؤى**، د ط، دار هومه، الجزائر، 2011 م، ص19.

6- يحي بوعزيز، **كفاح الجزائر من خلال الوثائق**، د ط، م و ك، الجزائر، 1986م، ص164.

7- محمد عيساوي، ونبيل شريخي، **الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري (1830-1871م)**، د ط، مؤسسة مؤسسة كنوز الحكمة للنشر و التوزيع، د م، 2011م، ص 49.

المبحث الرابع: الأوضاع الثقافيّة والدّينيّة

إذا كانت فرنسا قد عملت في إطار السّياسة الاقتصاديّة والاجتماعيّة على نهب ثروات الجزائريين و تفقيرهم وتشريدهم، فإنّها سعت أيضاً إلى اجتثاثهم من أصولهم العربيّة الإسلاميّة، وتجريدهم من هويتهم وتغريبهم ثقافيا، فانصبت جهودها على محاربة اللغة والدين، وذلك بترك قطاع التعليم تقليدا[1] من أجل فرض وجودها، كما عملت علي فرض سياسة التجهيل على الشّعب الجزائري وذلك بالقضاء على مؤسساته التعليمية والدينية، فبعد ثلاثة أشهر من الاحتلال أصدر الجنرال "كلوزيل" قراراً بتاريخ 8 سبتمبر 1830م، والذي نصّ على حجز أملاك الأتراك العثمانيين وأوقاف مكّة والمدينة، ثم صدر بعدها قرار آخر في 7 ديسمبر 1830م، نصّ على حجز كلّ الأوقاف وضمّها إلى أملاك الدّولة دون استثناء أو تمييز بينها، هذا القرار الذي حرم المؤسسات التعليميّة والدينيّة من السَّند المالي الذي كانت تشكّله الأوقاف، فتقهقر التّعليم وضعفت الحياة الثّقافية.

إنّ التّعليم بالجزائر قامت به الزوايا والمساجد التي كان يتعلّم بها أبناءُ الجزائريين اللغةَ العربية وحفْظَ القرآن الكريم إلى جانب علوم أخرى: علوم الشّريعة وقواعد اللغة والنحو والسِّيَر والأخبار وغير ذلك، وإلى جانب هذين المؤسّستين كانت العائلات تُقيم المدارس لأبنائها بالقرى والدّواوير، وتُكلّف معلّمين بتعليمهم وتُوفّر لهم كلَّ وسائل عيشهم، وهكذا كان انتشار التّعليم إلى غاية نهاية العهد العثماني انتشاراً طيِّباً، حتى غطّى المدينة والقرية والجبال والصحراء[2]، وهذا ما اعترف به الجنرال "فاليزي" عام 1834م بأنّ وضعية التعليم في الجزائر كانت جيّدة قبل التواجد الفرنسي، لأنّ كلّ الجزائريين تقريباً يعرفون القراءة والكتابة، إذ تنتشر المدارس في أغلبية القرى والدواوير[3].

ومع استمرار الحركة الاستعمارية في التوسّع بالدّاخل بدأ التعليمُ يعيش فترة فتورٍ قاسيةٍ بسبب كثرة الحروب ومشاركة الطلبة في الثورات المختلفة، حيث ساهم ذلك في هجرتهم من المدن نحو الرّيف طلباً للعلم والمعرفة، لكن بعد توغّل الاستعمار إلى المناطق النائية خاصة بعد الستينات من القرن 19، تحول هؤلاء الطلبة نحو الطرق الصوفية وهو ما أضعف تعليمهم لارتباط هذه الطرق بالاستعمار وبالطرق التقليدية البالية[4].

1- مصطفي عبيد، الفكر الاستعماري السانسيموني في مصر والجزائر، مرجع سابق، ص77.

2- أبو القاسم سعدالله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، مرجع سابق، ص 315.

3- Charles Robert ،Ageron ،**les Algériens musulmans et la France (1871- 1919)** ،EDIF 2000 ،ALGER ،P 18.

4- كمال خليل، المدارس الشرعيّة الثلاث في الجزائر، مرجع سابق، ص17.

ومن جهة أخرى فقد كان ضبّاط الجيش ومرافقوهم في عملية الغزو ينهبون المكتبات التي يعثرون عليها ويبيعونها لتجّار الكتب الأوروبيين الذين ينقلونها إلى أوروبا، وهو ما ساهم في بعثرة المنتوج الفكري والتاريخي الجزائري عبر العالم، فضلاً عن إحراق كثير من المكتبات[1]؛ وبمجيء النظام المدني في الجزائر مع الجمهورية الثالثة أُولِيت أهميّةٌ للمدرسة باعتبارها الوسيلة الحقيقية للغزو الفكري بعد الاحتلال العسكري، ولمّا كانت المدرسة هي المظهر الثاني للاحتلال بعد القوّة، ثم الاعتناء بالمدرسة وحمل شعار " أن آخر الفاتحين هو مُدّرس الجمهورية الثالثة"[2]، واستمرت السياسة الاستعمارية في الاهتمام بالتعليم الفرنسي ومحاربة الموروث الثقافي العربيّ الإسلاميّ قصد الاندماج وقطع الصّلة بين أطوار التعليم في المسجد ثم الزاوية فيما بعد... لذلك كانت التقارير تصف الأهالي بالجهلة وأنهم لا يعرفون القراءة والكتابة.

ومن أجل تكوين جيل متفتّح على ثقافتها وحضارتها بدأت الإدارة الاستعمارية في فتح أبواب التّعليم الفرنسيّ بعدما حاربت بكلّ قوّتها التّعليم العربيّ الإسلاميّ الذي اعتبرته تعليما تقليدياً ضعيفاً وعقيماً، في حين اعترف مفكّرون ومؤرّخون أنّ الحياة الثقافية في الجزائر كانت أصيلةً قبل مجيء الفرنسيين، وبذلك أُنشئت المدارس العربية الفرنسية في عهد "الجمهورية الثانية" بمرسوم رئاسي في 14 جويلية 1850م في مناطق الكثافة السّكانية، وهي مدارس ابتدائية[3] لم تقتصر على الذكور فقط بل أنشئت أيضا من أجل الفتيات المسلمات لتعليم القراءة والكتابة، وذلك قصد إحداث ثورة تغريبية في الأسرة المسلمة، فكان الغرض الأساسي من تأسيسها هو طابع سياسي أكثر منه تعليمي، ووصل عددها في بادئ الأمر إلي ستّة مدارس، ثم ازداد إلى أن بلغ 38 مدرسة سنة 1861م[4]، وكان بها حوالي 13 ألف طفل جزائري[5].

إلاّ أنّ هذه المدارس شهدت نفور الأهالي منها، ومن ثَمّ بدأت تعيش مرحلة الأفول والزوال بسبب رفض الجزائريين الالتحاق بهذا النوع من المدارس؛ لأنه يوفّر تعليماً ضعيفاً

1- المرجع السابق، ص 18.

2- عبد القادر حلّوش، " الجمهورية الثالثة والتعليم الفرنسي في الجزائر"، **مجلة الشّهاب**، مج 3، ع 3، س 3، الجزائر، ص 343.

3- مصدر نفسه، ص35.

4- عمار هلال، **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1962م**، د و م ج، الجزائر، 1995م، ص 112.

5- كمال خليل، مرجع سابق، ص36.

عمّا هو موجود في الزّوايا، وخوفاً من تأثيرها على شخصيّتهم وأبنائهم، خاصّة بعد افتقارهم للمُدرّسين الجزائريين الذين رفضت البلديات إعطاءهم مستحقاتهم بدعوة قلّة النفقات الموجهة لهذه المدارس[1].

ولم تكتف السلطات الاستعمارية في إعلانها الحرب ضد اللغة العربية وإعلان فرنسة المجتمع، بل تعدّت من محاربة المدارس التعليمية إلى القضاء على المدارس القرآنية والمعاهد والكتاتيب التي كانت منتشرة في كلّ التراب الوطني، كما انتهجت أساليب مختلفة للقضاء على اللغة العربية تدريجياً، وذلك عن طريق حظر استعمالها في المجالات الرسمية في الوثائق أو المستندات الإدارية؛ إذ لا تقبل أيَّ وثيقةٍ أو عقدٍ أو تصريحٍ خارج اللغة الفرنسية، والغرض من ذلك خلق بيئة فرنسية أمام الجزائريين، إضافة إلى تغيير أسماء المناطق وتسميتها بأسماء فرنسية[2]، وكذلك أسماء الشوارع وجميع المرافق الضرورية، حتى يكون لفرنسة التعليم سند قوي في فرنسة الإدارة والمحيط الاجتماعي[3]، كما أنها رفضت السماح للأهالي بتأسيس المدارس والمعاهد لتدريس اللغة العربية ولو بأموالهم الخاصّة، كما كانت دائماً تضع الرقابة على المدارس الموجودة.

وقد أدركت السلطات الاستعمارية أنها ستفشل في سياستها ما لم تقض على الدين الإسلامي الذي يُعتبر الحصن المنيع للشخصية الجزائرية[4]، فانصبَّ تفكير السلطات الاستعمارية على المحرّك الرئيسي للمساجد وهي الأوقاف " الحبوس"، والتي تمّت مصادرتها بقانون: 07 ديسمبر 1830م، بعدما أدركت مالها من دور في الحفاظ على المساجد والزوايا؛ ففكرت الإدارة الاستعمارية في هذا الطريق لضرب عروبة الجزائر وإسلامها وقطع العلاقة بينها وبين الدول العربية، وحتى الحجّ لم يسلم من السياسة الاستعمارية؛ إذ أصدرت سنة1838م قراراً يمنع الحجّ سواء كان رسمياً أو حراً، ورفض السلطات إعطاء الرخص للحجّ، ثم أُكدّ بقرار: 04 أفريل 1886م، ثم أصدرت في الأخير مرسوم 16 أكتوبر 1858م منحت فيه الرّخص للحجّاج الأحرار، وذلك بعد تحرّيات دقيقة من حيث سلوك الحاجِّ وأخلاقه وأملاكه، لكي يضمن رجوعه وعدم تأثّره في الحجّ، وبذلك تحكّمت في سير الحجّ

1- المرجع السابق، ص37.

2- نفسه، ص 40.

3- عبد الباسط دردور، **أقطار المغرب العربي وتحديات الغزو الثقافي العربي دراسة وصفية تحليلية**، ط 1، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، الجماهرية العظمى، ليبيا، 2002م، ص 140.

4- كمال خليل، المرجع السابق، ص 43.

وتحديد عدد الحجيج بواسطة الرخص البسيطة التي حظيت بها فئة قليلة جدّا، غالباً ما تكون من الموالين لها.

وبذلك ظلّت السيطرة على الدين الإسلامي منذ الاحتلال إلى غاية صدور قانون 07 ديسمبر1905م الذي تنص بنوده على فصل الدين عن الدولة، والذي جاء تطبيقه سنة1907م على الديانتين المسيحية واليهودية[1]، أما الدين الإسلامي فبقي تحت الوصاية الاستعمارية، مبرّرة ذلك بحرصها على خدمة المسلمين، وبذلك يبدو أنّ الإدارة الاستعمارية لم تهتم بتطوير شؤون الأهالي خاصّة الجانب الثقافي والديني، بل ركّزت كلّ جهودها للتحالف مع اليهود للقضاء على الدين الإسلامي ومحاصرته بالقوانين والمراسيم التي تحدّ من اختصاصاته، إضافة إلى المحاكم الرّدعية والجنائية وهيئة المحلّفين، وثم إلحاق جميع الإدارات القضائية بوزارة العدل الفرنسية ماعدا القضاء الإسلامي الذي بقي تابعا لوزارة الحربية[2].

1- كمال خليل، المرجع السابق، ص 44.

2- نفسه، ص63.

الفصل الثاني

حياة الشيخ محمد

بن يوسف أطفيش

المبحث الأول: مولده ونشأته

هو الشيخ محمد أو "امحمد"[1] بن يوسف بن عيسى بن صالح بن عبد الرحمان بن عيسى[2] بن إسماعيل اطفيش[3] بن محمد بن عبد العزيز الحفصي، وينتهي نسبه إلى أبي حفص عمر بن يحيي الهنتاني، وقيل إلى أبي حفص عمر بن الخطاب،[4] وينتسب إلى الحفصيين العائلة المالكة بالمغرب، ثُم يوصل نسبه إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب.[5]

ولد القُطب في سنة 1821م، وكان مسقط رأسه في بني يزقن بمدينة غرداية، لما انتقل إليها والده سنة 1820م، وعاش بها طفولته الأولى، ويُعد والده الحاج يوسف من الشخصيات البارزة في وادي مزاب على ذلك العهد، حتى وان لم يسجل لنا التاريخ كُل آثاره، أما عن السبب المشهور لنفي والده إلى مدينة غرداية فيرجع إلى الخلافات التي كانت تنشب بينه وبين وجهاء بلدته يسجن و العزابة[6] حول إصلاح الأوضاع الاجتماعية.[7]

---

1 – أحمد جلايلي، المصطلح النحوي في آثار محمد بن يوسف أطفيش، مجلة البحوث والدراسات، عدد2، جوان، 2004، ص142.

2 – اطفيش، قصيدة المعجزات، مخطوط في مكتبة الاستقامة بني يزقن، رقم: ف11، ص ص30–31. وأيضا: محمد علي دبوز، نهضة الجزائر، المطبعة التعاونية، 1956، ص290،

3 – اسم العلامة أطفيش مركب من كلمتين: الأولى هي أَطَّفْ: أمسك عليك أي أقبل ولا تخف، والثانية هي أَشْ: كلوا من الطيبات. قطب الأئمة أطفيش العلم والعمل لصالح الجماعة والوطن، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2011، ص17.

4 – أحمد بن عبيد التمتمي، قطب الأئمة اطفيش وآراؤه النحوية في تفسيره هميان الزاد إلى دار المعاد، سُورتا الفاتحة والبقرة دراسة وصفية تحليلية مقارنة، مكتبة مسقط، ص21.

5 – إسماعيل سامعي وآخرون، الشيخ أمحمد بن يوسف اطفيش قطب الأئمة الموسوعي– المصلح – المجدد، دار الفجر للطباعة والنشر، قسنطينة، 2010، ص31.

6 – **نظام العزابة:** تنظيم اجتماعي خاص بالإباضية في المغرب، أساسه المحافظة على المجتمع بعد انتهاء حكم الرستميين سنة 296هـ، أسَّسه أبوعبد الله محمد بن بكر بإرشاد من شيخه أبي زكرياء فضيل بن أبي مسور، ابتدأ النظام بشكل حلقة علمية، ثم تطورت حتى أصبح لها سند اجتماعي قوي جعلها تقود المجتمع، وتركت أثرا واضحا في نشاط الحركة العلِمية الحضارية للمجتمعات الإباضية خاصة في ليبيا وجربة ووادي ميزاب . ينظر: الشيخ أطفيش وثلاثية العلم: ص6.

7 – هكذا تذكر معظم المصادر ولا أدري بالضبط سببا غير هذا لانتقال والد القطب إلى مدينة غرداية، وقد استشرت عادة نفي الدعاة والعلماء قديمًا من قُراهم بسبب تفشي الجهل والعصبية. يحي بن بهزن حاج امحمد، لإسهامات علماء الجزائر في الحركة الفكرية والعلمية الحديثة سيرة الشيخ امحمد بن يوسف اطفيش بقلم أحد طلابه، التواصلية عدد خاص1، 2018، ص55.

وأمه السيدة مامة سي بنت الحاج سعيد بن عدون بن يوسف بن قاسم بن عمر بن موسى بن يدر من عشيرة آل يدر ببني يزقن[1].

لم يحظ أطفيش بالعيش طويلا مع أبيه، إذ توفي أبوه وله من العمر خمسة أعوام وأصبح يتيما، وعاش في كنف إخوته خاصة الأكبر منهم الحاج إبراهيم، الذي كان معينا لأمه في تنشئة أخيه وتربيته وتعليمه كذلك[2].

نشأ أطفيش ضمن هذه العائلة التي تولت تربيته وتعليمه، وإعداده لأن يكون ذا شأن وعالما عند كبره، وكان أمل العائلة أن يصبح شيخا ينتفع الناس بعلمه، هذه العائلة توارثت العلم كابرا عن كابر، فمن أجداده الشيخ محمد بن عبد العزيز، كان من علماء زمانه، أخذ العلم عن الشيخ ابن مهدي عيسى بن إسماعيل في" مليكة"، وكان فارسا شجاعا قوي البنيان مهيبا...، وكان من المصلحين في زمانه وهو أول من و حد مهر الزواج في بني يزقن لما ساد الجهل وادي ميزاب، وأفرط الآباء في المهور...، وقد ترك كثير من الصدقات الجارية والأوقاف الثابتة.

المبحث الثاني: تعليمه وشيوخه

لم تكن نشأة الشيخ محمد بن يوسف أطفيش العلمية نشأة عادية، بل انطلقت من بيئة عائلية مجبولة على حب العلم والتقوى في قصر بني يزقن، بدأ الشيخ مسيرته المعرفية الأولى كبقية أقرانه في ذلك العصر بحفظ القرآن الكريم وتعلّم مبادئ القراءة والكتابة في المحاضر القرآنية؛ حيث أبان منذ طفولته عن عبقرية فذة، وقوة حافظة نادرة، ونهم معرفي لا ينقضي، مما مكنه من استظهار كتاب الله العزيز في سن مبكرة[3].

1 – إسماعيل سامعي وآخرون، المرجع السابق، ص32.

2 – المرجع السابق، ص34.

3 – دبوز، محمد علي، نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، المطبعة التعاونية، دمشق، جـ 3، 1965م، ص 180 – 182.

بدأ مشوار أطفيش التعليمي مذ بلوغه الخامسة من عمره، حيث أدخلته أمه الكُتاب ليحفظ القرآن الكريم، فسطع نبوغه في الكتاب، فكان أقوى التلاميذ حافظة... فختم القرآن وأتقن حفظه واستظهره وهو ابن ثماني سنين، فبعد ذلك انكبّ الشيخ القطب على دراسة متون اللغة العربية، والعلوم الشرعية من فقه، وتفسير، وحديث، وأصول. وتميزت رحلته التعليمية بالاعتماد على التكوين الذاتي العصامي إلى جانب التلقي عن الشيوخ؛ فكان يقطع الساعات الطوال في المَطالعة، واستنساخ المخطوطات النادرة، ولم تقتصر معارفه على العلوم النقلية فحسب، بل اتسعت مداركه لتشمل العلوم العقلية والكونية كالرياضيات، والفلك، والمنطق، والتاريخ، مما جعل منه شخصية موسوعية مبكرة النضج، استطاعت أن تحوز ملكة الاجتهاد والتأليف وهو لم يتجاوز العقد الثالث من عمره.[1]

وكان ممن تفطن له، بعد والديه، أخوه الشيخ إبراهيم بن يوسف، حيث وجد فيه الذكاء النادر، والحافظة العجيبة، والشغف بالعلم، والجد في طلبه، كما أرى فيه الصلاح والتقوى، وسلامة الصدر، والهمة العالية التي تبتعد به عن كل الدنايا في الأخلاق والأفعال، فأحبه وقربه واعتنى به عناية كبيرة، ووجهه توجيها حسنا، وسايره في العلم على حسب نبوغه وجِده، لا يقيده بنظام المدرسة الذي يوضع على حسب المتوسطين والضعفاء، فدرس أطفيش على أخيه كل العلوم الشرعية والعربية، كما درس عليه المنطق والحساب والفلك، لقد درس أيضًا عليه التفسير، والحديث، والفقه، وأصول التشريع، وعلم الكلام، ومن علوم اللغة: النحو، والصرف، والبلاغة، والعروض، كما درس تاريخ الرسول والخلفاء الراشدين، وزوده بالكتب التي درس فيها التاريخ الإسلام ي كله، وتاريخ العالم.[2]

ولم يكتف أطفيش بما يقدم له من دروس العلم ولم يقيد نفسه بها، بل اعتمد على نفسه، وأطلق العنان لها في الازدياد من العلم، والبحث عما يشفي غليله، حتى صار لا يبدأ في دراسة كتاب أو متن إلا وأكمله بنفسه، وصار في غِنى عن الأستاذ الذي يدرسه، وإنه لا

1 – أطفيش، إبراهيم بن محمد، القطب وثورته الفكرية في الجزائر، مطبعة العرب، القاهرة، 1970م، ص45.

2 – نهضة الجزائر، ج1، ص300–301.

يبدأ الكتاب في فن جديد ويدرس فيه بابا أو بابين على الأستاذ ويعرف موضوعه، حتى يختم الكتاب بنفسه ويستغني في ذلك الفن عن أستاذه.[1]

ومما نقل عنه بهذا الصدد أنه درس مرة كتاب" الأجرومية " في مبادئ النحو على أخيه، فلم يتم الباب الثاني منه، وهو في علامات الإعراب، حتى ختم الكتاب بنفسه، وفهم الأجرومية كلها وحفظها، وقال لأستاذه: "حسبي من دروسك فيها، إن شئت قرأت لك الأبواب كلها وشرحت لك ما فيها".[2]

كما كان يتردد على دروس الشيخ محمد آزبار، شيخ وادي ميزاب وقتئذ، وكان شخصية دينية اجتماعية كبيرة، كما استفاد أطفيش من الشيخ عبد العزيز الثميني، بل كان ينوه به، ويعتد به في كل مناسبة، وذلك من خلال مكتبته النفيسة التي جعل عيسى– ابن الشيخ الثميني– مفاتحها في يد أطفيش، ودعاه للاستفادة من مؤلفات والده وكتبه قائلا له:" هذه كتب والدي ومؤلفاته تحت تصرفك، فخذ منها ما شئت، في أي وقت شئت".[3]

وقد تزوج امرأةً، بنت عالم، كانت قد ورثت خزانة أبيها من الكتب، كما كان القطب في شبابه يزور الشيخ "بابا بن يونس" شيخ مسجد غرداية مرة في الأسبوع، فيقصد دار التلاميذ في مسجد غرداية، فيفتح له الشيخ "بابا" خزانة كتب دار التلاميذ، فيستعير منها ما يشاء فيقرؤها ثم يردها، ويأخذ غيرها في الأسبوع التالي.[4]

وبهذه الهمة العالية والعِصامية في طلب العلم وتحصيله، وخزائن الكتب والشغف بالمطالعة والقراءة، وأتعاب النفس واجهادها، وسهر الليالي في ذلك، استطاع أطفيش أن يُكون نفسه، ويقتحم ميدان التدريس والتعليم والتأليف من بابه الواسع، ويدخل باب الدعوة

1 – نهضة الجزائر، ج1، ص301.

2 – المرجع السابق، ، ص301.

3 – نفسه ، ص303.

4 – نهضة الجزائر، ج1، ص305.

والإصلاح، ويزاحم العلماء بالركب، بل ظهر على علماء بلدته ثم على علماء وادي ميزاب[1]، بل نقل عن بعضهم أنه بلغ درجة الاجتهاد، وصار مرجعا في الفتوى.[2]

رغم الاعتماد الكبير للشيخ أطفيش على العصامية والاجتهاد الشخصي في تحصيل الفنون، إلا أنه تتلمذ على يد جهابذة من علماء وادي ميزاب الذين طبعوا شخصيته الفكرية ببصمتهم العلمية والروحية. ومن أبرز هؤلاء الأعلام:

- **الشيخ عمر بن سليمان نوح:** وهو أول وأبرز شيوخه في الفقه والأصول، وعمه (والد زوجته عائشة). لزمه الشيخ القطب ملازمة دقيقة، وأخذ عنه أمهات المسائل الفقهية، وتأثر بمنهجه في التدريس والنظر الفقهي.[3]
- **الشيخ الحاج بأحمد بن موسى:** من كبار علماء قصر بني يزقن في وقته، تلقى عنه الشيخ أطفيش علوم اللغة العربية والشريعة، وكان يجلّه كثيراً ويثني على ورعه وسعة مداركه العلمية.[4]
- **الشيخ عدون بن يوسف زكرياء:** وهو من الشيوخ الأفاضل الذين أخذ عنهم القطب، وتوثقت الصلة بينهما لاحقاً بالمصاهرة (والد زوجته مامة)، وكان له أثر طيب في توجيهه العلمي ومساندته في أولى مراحل تصدره للتعليم.[5]
- **الشيخ بابا بن يونس:** وهو من الأساتذة الذين تلقى عنهم علوم الدين واللغة في محضرة بني يزقن، وساهم في صقل ملكته اللغوية في أولى مشاويره العلمية.[6]

---

1 – أبو القاسم سعدالله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج3، ص266.

2 – المرجع نفسه، ص267.

3 – جمعية التراث، معجم أعلام الإباضية (قسم المغرب)، ط2، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000م، ص160.

4 – الحاج سعيد، يوسف بن بكير، تاريخ بني يزقن وقصور وادي ميزاب، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1992م، ص 118.

5 – ينظر: مذكرة الآراء الأصولية للشيخ قطب الأئمة محمد بن يوسف أطفيش، جامعة غرداية، مرجع سابق، ص 35.

6 – دبوز محمد علي، المرجع نفسه، ج3، ص 195.

لقد شكل هؤلاء الشيوخ بمجموعهم المرجعية المعرفية الأولى للشيخ القطب، قبل أن ينطلق في فضاء الاجتهاد المطلق، ويؤسس مدرسته الخاصة التي فاقت شهرة شيوخها وعمت الآفاق.

أنشاء معهدا للتدريس ببني يزغن، يدرس أحيانا أحد عشر درسا مختلفا قي اليوم الواحد، وكان يستعمل اللسان البربري المحلي كأداة للتدريس عند الاقتضاء، وكان يولي عناية خاصة لأسئلة تلاميذه، فيكتبها ويحقق مسائلها، ولا يعجز عن الرجوع إلى المصادر ولو أثناء الدرس، وبهذا المنهج في التعليم والسعة في العلم، أنهال عليه الطلبة من مختلف الأقطار الإسلامية وصدروا عنه وكلهم رجال عاملون في مختلف مواقع الحياة، تأليفًا وتعليماً وقيادة وقضاة وإصلاح وبلغ عدد تلاميذه العشرات[1].

المبحث الثالث: شهرته وصفاته

لم تكن مكانة الشيخ محمد بن يوسف أطفيش العلمية محجوبة في النطاق الإقليمي الضيق لوادي ميزاب أو القطر الجزائري فحسب، بل ذاع صيته في الآفاق وعمّ إشعاعه المعرفي مختلف الأقطار الإسلامية، لتبلغ شهرته أقاصي الحواضر العلمية في مصر، وعُمان، وتونس، وبفضل هذه الموسوعية النادرة والنبوغ المبكر، شهد له جهابذة العلماء بمعاصرته ببلوغ رتبة "الاجتهاد المطلق"، والقدرة على استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية دون جمود أو تقليد؛ مما جعله مرجعاً كبيراً في الفتوى، ومحط أنظار الباحثين والمستفتين من شتى المذاهب الإسلامية الذين وجدوا في نوازل وفتاوى القطب عمقاً أصولياً ونظراً مقاصدياً ثاقباً.[2]

1 – بهون علي الربيع بن داود، الآراء الأصولية للقطب اطفيش من خلال تيسير التفسير – سورة البقرة نموذجًا– جمعا ودراسة، جامعة غرداية، 2022، ص8.

2 – السعيد بن علي الثميني، معالم التجديد الفقهي عند قطب الأئمة الشيخ أطفيش، مجلة الدراسات الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، مج8، ع2، 2018م، ص ص 44–46.

وإلى جانب هذا النبوغ العقلي، فقد حبا الله عز وجل الشيخ القطب صورة جمالية مهيبة، وكاريزما شخصية قوية أودع الله فيها القبول والرهبة في نفوس رائيه؛ إذ كان قوي البنية، فسيح الصدر، عريض الكتفين، ربعة القد (معتدل القامة لا بالطويل ولا بالقصير)، عريض التقاسيم في وجه أبيض مشرب بحمرة إشراق، يزينه اتساع الجبهة التي تنم عن ذكاء متوقد. كما كان كث اللحية، مرهف الحواس، واسع العينين بنظرات حادة وقوية تلتقي في ذات الوقت مع معالم اللطف والوقار، لتقرأ في ملامحه عزم العباقرة، وقوة التفكير والتصميم، مكللةً بسيماء تواضع العلماء الأخاذ الذي يدني منه القريب والبعيد.[1]

أما عن سماته النفسية والسلوكية، فقد عُرِف الشيخ على طبع هادئ وسكينة وقورة، بعيداً عن الحدة وعجلة الغضب في شؤون الدنيا، غير أن هذا الهدوء كان ينقلب إلى قوة عارمة وغيرة شديدة إذا ما انتُهكت حرمات الشريعة أو ظهر منكر يخالف أصول الدين؛ حيث كان شديد الوطأة، صارماً في الحق في مواجهة مرتكبي الكبائر والمجاهرين بالبدع. وكان خافت الصوت في حديثه لا يكاد يُسمع من بعيد، متأدباً بأدب النبوة، يغلب عليه خشوع العابد المستشعر لجلال الله رب العالمين، تلمح في سلوكه الخوف والرجاء، والفزع الدائم إلى المحراب والدعاء في الملمات والخطوب، معلناً بذلك تجرده التام عن الهوى الشخصي وتمرده على عادات مجتمعه الدخيلة التي تخالف صحيح الدين.[2]

كما كان القطب معتمدًا بنفسه وبدينه وأمته، يشمخ على المتكبرين والجبابرة والطغاة ويحتقر المفسدين ويتعالى على المستعمرين وأدانهم ويمقتهم، وكان يغرس في تلاميذه احتقار الاستعمار وبغضه.

---

1 – مصعب وبير، الشيخ محمد بن يوسف أطفيش: حياته، آثاره، وصفاته الشخصية، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، مسقط، سلطنة عمان، 2004م، ص ص 31 – 33.

2 – ناصر محمد، المنهج الأخلاقي والروحي عند قطب الأئمة، مجلة الحوار الفكري، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 15، 2016م، ص ص 92–95.

كما عرف بسماحة النفس والكرم النادران وبعواطف نبيلة نحو الفقراء والمظلومين، فإن أعظم صفة اتصف بها طوال حياته، وكانت أساس جده واجتهاده لإصلاح المجتمع، هو تفانيه وصبره على الأذى وتحمله الشدائد، وهو إخلاصه لله في كل أعماله، فهو لم يتعلم أو يعلم أو يؤلف ابتغاء شهرة أو نيل حظوة أو جمع مادة أو تقليد منصب، وإنما كانت كل توجهاته ومقاصده وأعماله وجميع ما يصدر عنه الله وفي سبيل الله.[1]

المبحث الرابع: مكانته العلمية وعلاقته بعلماء عصره

لم تكن المكانة العلمية لقطب الأئمة الشيخ محمد بن يوسف أطفيش نتاج ترويج عابر أو حظوة محلية، بل كانت استحقاقاً معرفياً شهدت به حواضر الإسلام في المشرق والمغرب، إذ حاز الشيخ رتبة الإمامة في الدين والتضلع في شتى الفنون النقلية والعقلية، حتى وُصف بأنه "مجدد القرن الرابع عشر الهجري"، وتجلت هذه المكانة في مرجعيته الفقهية والأصولية العالية، فكانت فتاواه وتصانيفه الموسوعية، لاسيما في التفسير والفقه المقارن، محط تداول وتقدير بين علماء مختلف المذاهب الإسلامية، الذين رأوا فيه عقلاً مجدداً يملك ملكة الاجتهاد المطلق، والقدرة على تفكيك النوازل المعاصرة بروح الشريعة ومقاصدها، مما جعل قصر بني يزقن في وادي ميزاب منارةً علمية ومقصداً لطلبة العلم والباحثين عن الحقائق الشرعية النقيّة.[2]

وقد أثمرت هذه المكانة السامقة شبكة علاقات ومراسلات علمية وسياسية واسعة ربطت الشيخ القطب بأبرز علماء عصره، متجاوزاً بها كل الحدود الجغرافية والمذهبية الضيقة، في إطار سعيه لترسيخ وحدة الأمة الإسلامية. وتأتي في طليعة هذه العلاقات صلاته المتينة بعلماء تونس وزيتونتها المعمورة، ومراسلاته مع رجال الحركة الإصلاحية في مصر كسيد جمال الدين الأفغاني، والإمام محمد عبده، والشيخ محمد رشيد رضا، حيث كان القطب

1 – بهون علي الربيع بن داود، المرجع السابق، ص10.

2 – مرتاض عبد الملك، المدرسة الإصلاحية في الجزائر: أصولها الفكرية وأبعادها الحضارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008م، ص 154 – 157.

يتبادل معهم الرؤى حول سبل نهوض الأمة ومواجهة التحديات الاستعمارية، ولم تقتصر صلاته على القطر الإفريقي، بل تميزت علاقاته بعلماء المشرق العربي بخصوصية فريدة، تمثلت في مراسلاته الدؤوبة مع سلاطين وعلامات سلطنة عُمان وزنجبار، كالشيخ نور الدين السالمي[1]، والشيخ ناصر بن جاعد الخروصي[2]، والذين كانوا يرون في القطب المرجعية العليا والموجه الروحي الأكبر لحركة البعث الفكري والديني.[3]

إن هذه العلاقات العلمية المتشعبة لم تكن مجرد مجاملات بروتوكولية، بل كانت بمثابة "دبلوماسية معرفية وأموية" وظّفها الشيخ أطفيش لخدمة قضايا العالم الإسلامي والدفاع عن الهوية العربية والإسلامية للجزائر في وجه المحتل الفرنسي، فقد حوّل الشيخ مكتبته ومحضرته إلى مركز بريدي واستراتيجي يستقبل الرسائل من شتى الحواضر ويجيب عنها، مناقشاً في طياتها أدق المسائل الأصولية، والسياسية، والتاريخية، مما صبغ المدرسة القطبية بطابع عالمي منفتح، هذا الحضور الفاعل والتواصل المثمر مع قادة الفكر في عصره جعل من الشيخ أطفيش رمزاً من رموز اليقظة الإسلامية الحديثة، وترك بصمة خالدة أكدت أن

---

1 – عبد الله بن حميد بن سلوم السالمي: الملقب بـ "نور الدين."وُلد في قرية الحوقين بعُمان سنة 1867م، وتوفي سنة 1914م، يُعدّ من أبرز علماء عُمان ومجدديها في العصر الحديث، وكان فقيهاً، وأصولياً، ومؤرخاً، وشاعراً، رغم أنه فَقَد بصره في سنّ مبكرة. تميز بجهوده التجديدية، والتحاقه بحركات اليقظة الإسلامية، ودفاعه المستميت عن وحدة الأمة، كانت بينه وبين الشيخ أطفيش مراسلات ومساجلات فكرية وفقهية رفيعة المستوى، تبادلا فيها الآراء حول نوازل الأمة، ويُعدّ السالمي من أكثر علماء المشرق تأثراً بمدرسة القطب الفقهية ومصنفاته.

2 – ناصر بن جاعد بن خميس الخروصي: وُلد 1778م في بلدة العلياء بوادي بني خروص بعُمان ، ويُعرف بـ " أبي نبهان " أو ابن أبي نبهان؛ حيث كان والده الشيخ جاعد من كبار العلماء أيضاً، وتوفي بزنجبار سنة 1847م، فقيه، ومجتهد، وله باع طويل في علوم الشريعة، واللغة العربية، بالإضافة إلى اهتمامه الكبير بالعلوم العقلية، والفلك، والأسرار الحرفية، والطب التقليدي. انتقل في أواخر حياته إلى زنجبار بطلب من السلطان سعيد بن سلطان لترسيخ الوعي العلمي هناك. يمثل الشيخ ناصر الجيل المشيخي المشرقي الذي مَهَّد للروابط العلمية العميقة بين عُمان والجزائر؛ حيث كانت كتبه وآراؤه الفقهية ركيزة أساسية جرى تداولها وتحليلها في المحضرة القطبية بوادي ميزاب، وشكّلت مؤلفاته رافداً معرفياً مهماً استند إليه الشيخ أطفيش في مصنفاته المقارنة.

3 – السالمي عبد الله بن حميد، الصلات العلمية بين علماء عمان والمغرب العربي من خلال مراسلات قطب الأئمة، مجلة الدراسات التاريخية، جامعة السلطان قابوس، مسقط، المجلد 11، العدد 3، 2013م، ص 88 – 92.

الفكر الإصلاحي في جنوب الجزائر كان شريكاً أصيلاً في صياغة معالم النهضة الإسلامية المعاصرة.[1]

ومما يؤكد تفرّد المكانة العلمية لقطب الأئمة، ذلك الإجماع المستفيض بين علماء عصره من مختلف المذاهب الإسلامية على تقدير ريادته المعرفية؛ فلم يكن يُنظر إليه كعالم محلي، بل وُصف في أدبيات اليقظة الإسلامية بـ "علامة المغرب" و"بقية المجتهدين". وقد تجلى هذا الاعتراف في ثناء الإمام محمد عبده الذي كان يرى في كتابات الشيخ أطفيش، ولا سيما تفاسيره، عمقاً في الطرح وتحرراً من ربقة التقليد المذهبي الضيق، فضلاً عن إشادة تلميذه الشيخ محمد رشيد رضا في تقريظاته بمجلة "المنار"، حيث نعت القطب بأنه من الحجج القلائل الذين حفظ الله بهم اللسان العربي والعلوم الشرعية في شمال إفريقيا إبان الهجمة الاستعمارية التغريبية. هذا التلقي القَبولي لجهوده لم يكن مقتصراً على الإشادة الشفهية، بل تُرجم عملياً في اعتماد كبريات الحواضر العلمية كجامع الزيتونة بتونس وعلماء مكة المكرمة لبعض مصنفاته وحواشيه اللغوية والفقهية كمرجع استدلالي في التدريس والنوازل.[2]

وفي سياق تتبع طبيعة المراسلات والمساجلات الفكرية التي دارت بين الشيخ أطفيش ومعاصريه، يظهر بجلاء أن فضاء بني يزقن لم يكن معزولاً عن الحراك الفكري العالمي، بل كان أشبه بملتقى علمي افتراضي تتقاطع فيه الرسائل والفتيا. فقد تميزت علاقة القطب بالشيخ المصلح نور الدين السالمي في عُمان بنوع من التكامل المعرفي؛ إذ كانت الرسائل المتبادلة بينهما تتعدى حدود التحايا لتغوص في مسائل أصول الفقه، وتحقيق الأحاديث، وضبط نوازل السياسة الشرعية وموقف الأمة من الأفكار الوافدة. كما شكّلت مراسلاته مع

1 – بوحجام محمد بن موسى، الشيخ محمد بن يوسف أطفيش وعلاقته برواد الإصلاح في العالم الإسلامي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، العدد 22، 2017م، ص 115 – 119.

2 – الفضيل، أحمد بن عثمان، أصداء حركة التجديد الإسلامي في المغرب العربي: الشيخ أطفيش نموذجاً، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2012م، ص 167 – 172.

علماء الحجاز ومصر دليلاً على انفتاحه المنهجي؛ حيث كان يطرح قضايا تجديد علم الكلام، ومواجهة الشبهات المثارة حول التراث الإسلامي، بأسلوب يجمع بين أصالة المحتد وفقه الواقع، مما أضفى على شبكته العلاقاتية صبغة حوارية رفيعة أسهمت في تذليل الفوارق المذهبية وتعزيز قيم التقريب والوحدة بين المسلمين.[1]

ولم تكن هذه العلاقات العلمية المتشعبة بمعزل عن الهمّ السياسي والدفاع عن الهوية العربية والإسلامية للجزائر، فقد وظّف الشيخ أطفيش هذه الروابط مع قادة الفكر وسلاطين عُمان وزنجبار (مثل السلطان برغش بن سعيد) لتوفير الدعم المادي والمعنوي للمحاضر والكتاتيب القرآنية في الجنوب الجزائري، وضمان تزويدها بأمات الكتب المطبوعة في مطبعة "البارونية" بمصر أو المطابع السلطانية بزنجبار. هذا التدفق المعرفي العابر للقارات، والذي كان الشيخ القطب مركزه وموجهه، شكّل حصانة فكرية واقتصادية للتعليم الحر في الجزائر، وقطع الطريق أمام محاولات الإدارة الفرنسية لفرض العزلة الثقافية على المنطقة، مما يجعل من علاقات الشيخ بعلماء عصره فصلاً مجيداً من فصول المقاومة الثقافية والدبلوماسية العلمية للأمة.[2]

المبحث الخامس: وفاته وآثاره العلمية ومصنفاته

ترك الشيخ قطب الأئمة وراءه خزانة علمية نادرة وموسوعية، تميزت بغزارة الإنتاج وتنوع الفنون، حيث بلغت مصنفاته ومؤلفاته ما يربو على التسعين (90) مؤلفاً بين كتاب، ورسالة، وحاشية، شملت شتى العلوم النقلية والعقلية، ومن أبرز هذه الآثار العلمية:

❖ **- أولاً: في التفسير وعلوم القرآن**

1 - الحارثي، سعيد بن حمد، المساجلات الفقهية والأصولية بين علماء المشرق والمغرب في القرن الثالث عشر الهجري، دار الجيل، ط1، بيروت، 2005م، ص ص 214 - 219.

2 - بن يعقوب، صالح، الصحافة والإصلاح والدبلوماسية المعرفية عند قطب الأئمة الشيخ أطفيش، مجلة الفكر الإسلامي، جامعة باتنة1، ع31، الجزائر، 2019م، ص ص 45 - 49.

- **تيسير التفسير:** وهو أنفس وأشهر تفاسيره، تميز فيه بالمنهج البياني والأصولي، وطُبع في حياة الشيخ بالمطبعة البارونية بمصر في سبعة مجلدات ضخمة.[1]
- **داعي العمل بالمِثْل من كتاب الله المنزل:** ويُعرف بالتفسير الكبير، وهو أول تفاسيره ولم يكمله.
- **إرشاد الحائر إلى معرفة القرآن وتناسب السور:** وهو مصنف رائد في علم المناسبات القرآنية.

❖ **– ثانياً: في الفقه وأصوله**

- **شرح النيل وشفاء العليل** :وهو عمدة المذهب الإباضي في العصر الحديث، يقع في عدة مجلدات، شرح فيه متن الشيخ عبد العزيز الثميني، ولم يقتصر فيه على فقه الإباضية بل توسع في الفقه المقارن وعرض آراء المذاهب الأربعة بدقة وعمق.[2]
- **شامل الأصل والفرع** : موسوعة فقهية جامعة جمعت شتات المسائل الشرعية وأدلتها النقلية والعقلية.
- **حاشية على كتاب الوضع** : في أصول الفقه للشيخ أبي زكريا الجناوني.

❖ **– ثالثاً: في العقيدة واللغة والتاريخ**

- **رسالة في التوحيد أو إيضاح الدليل في علم التوحيد:** رسالة رصينة في تقرير العقيدة الإسلامية وفق المنهج التنزيهي.
- **رسالة شفاء الغليل:** حاشية ممتعة في علوم البلاغة والبيان.
- **الرسالة الشافية في التواريخ:** مصنف تاريخي رصد فيه معالم من تاريخ المذهب ووادي ميزاب وسير علمائه.

---

1 – طُبع هذا التفسير لاحقاً بعناية وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بسلطنة عمان، ونشرته دار إحياء التراث العربي ببيروت، مما يدل على عالمية الأثر ومكانته.

2 – الحاج سعيد، يوسف بن بكير، تاريخ بني يزقن وقصور وادي ميزاب، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1992م، ص 162.

إن هذه التركة المعرفية الهائلة لم تكن مجرد تكرار للمتون السابقة، بل كانت اجتهاداً وتجديداً صبغ العصر الحديث ببصمة "المدرسة القُطبية الأطفيشية" التي لا تزال محط أنظار الباحثين في كبريات الجامعات الإسلامية والعالمية.[1]

وفاته:

بعد مسيرة حافلة بالعطاء العلمي والجهاد الفكري، والإصلاح الاجتماعي تمددت لأكثر من ثمانية عقود، تزلزل وادي ميزاب والجزائر عامة بوفاة قطب الأئمة الشيخ محمد بن يوسف أطفيش، وكانت وفاته في عشيّة يوم السبت الثالث عشر (13) من شهر ربيع الثاني سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة وألف هجرية (1332هـ)، الموافق للرابع عشر (14) من شهر مارس سنة أربع عشرة وتسعمائة وألف ميلادية (1914م) في مسقط رأسه بقصر بني يزقن.[2]

وقد كان لوفاته وقع أليم حَبَسَ الأنفاس، فشُيّعت جنازته في مشهد مهيب لم تشهد المنطقة له مثيلاً، حيث تداعى لوداعه آلاف المشيعين من طلبته ومحبيه وأعيان القصور الميزابية، فضلاً عن الوفود التي تقاطرت من مختلف مناطق الجزائر. ودُفن بمقبرة "الشيخ باعبد الرحمن الكرثي" ببني يزقن. وبوفاته رثاه فحول الشعراء والأدباء في العالم الإسلامي، وصدرت المقالات التأبينية في الصحف العربية (كجريدة الفاروق وجريدة الإقدام) تنعى فيه الجبل الأشم والعالم الفذ الذي سد ثغرة عظيمة في أركان المرجعية الإسلامية بالمغرب العربي.[3]

1 – جمعية التراث، معجم أعلام الإباضية، دار الغرب الإسلامي، ط2، ج 2، بيروت، 2000م، ص 380 – 384

2 – أطفيش، إبراهيم بن محمد، القطب وثورته الفكرية في الجزائر، مطبعة العرب، القاهرة، 1970م، ص192 – 195.

3 – دبوز، محمد علي، نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، المطبعة التعاونية، دمشق، ج 3، 1965م، ص310 – 315.

الفصل الثالث

دوره الإصلاحي والتربوي

المبحث الأول: إصلاحه في الجانب الثقافي والديني

إدراكاً من الشيخ القطب للأهمية القصوى التي يمثلها الدين والعقيدة في حياة الأفراد فقد جعل منطلق فكرة الإصلاحي على الأخيرة، كما لم يكن منهجه امتدادا لمنهج الأنبياء الكرام في تقرير العقائد ولإثبات حقيقة التوحيد في نفوس الناس وتحريرهم من الظلمات الشرك والعبودية لغير الله، ويتمثل جوهر منهجه الذي اعتمد عليه في تلخيص مجتمعه من التصورات الخاطئة التي لحقت به والتي دفعته إلى الركود والانحراف، فعمل على إرجاع فعالية الدين لدى مجتمعه وذلك من خلال:

أولاً: محاربة البدع والخرفات:

وفي هذا السياق خاض الشيخ أطفيش معركة فكرية واجتماعية ضارية ضد ما عُرف آنذاك ببدع الجنائز ومظاهر الغلو في المقابر، حيث استشرت بين العوام ممارسات لا تمت للدين بصلة، مثل النياحة المبالغ فيها، والمغالاة في تشييد القبور ورفع البنيان عليها، وإقامة الولائم الفاخرة في المآتم التي كانت تستنزف أموال الورثة واليتامى، فوقف القطب بالمرصاد لهذه السلوكيات عبر خطبه ودروسه وفتاواه المكتوبة، مبيناً المنهج النبوي الشرعي الصحيح في التعامل مع الموت والتعزية، ومذكّراً بقيم الزهد والاعتبار، مما أثمر تراجعاً تدريجياً لهذه المظاهر وعودة المجتمع إلى البساطة التنزيهية السلفية.[1]

كان الشيخ ينكر على الناس البدع التي ليست من الدين في شيء، وقد شدد عليهم في ذلك فهددوه حتى بالقتل واتهموه بالزندقة[2]، حيث قال الشيخ أطفيش عن البدعة:" وسمية البدعة لأنه لم يسبق إليها، والبدعة التي تميت الدين أو تضعف مردوده ... وأما البدعة التي تقيم الحق أو تعينه فحق...[3].

1 – أطفيش، إبراهيم بن محمد، القطب وثورته الفكرية في الجزائر، مطبعة العرب، القاهرة، 1970م، ص 112 – 125.

2 – أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص267.

3 – مصطفى ناصر ويتن وآخرون، فهارس شرح النيل وشفاء والعليل، معهد القضاء الشرعي، 1997، ص349.

وعليه فإن الشيخ عمل على إصلاح اعتقاد الناس وإبعادهم عن الاعتقادات الفاسدة التي تمكنت من قلوبهم فجعلتهم يركنون إلى أنواع من الشعوذة وتقديس الأماكن، والركون إلى الكسل وانتظار الخوارق، فكان يدعو إلى العمل، وفسر بذلك قوه تعالى: " فإذا فرغت فأنصب"[1]، وقال: " والآية زاجرة عن البطالة، قال عمر رضى الله عنه: إني اكره أن أرى أحدكم سهلا لا في عمل الدنيا ولا في عمل الآخرة[2]، وقد قضى على صور متعددة من هذا السلوك المعتمد على التواكل، فاختفت أشكال من تقديس المقامات والمزارات في بلدته بني يزقن أو غيرها، وكان يقارن ما يقع فيها بما يقع في مناطق أخرى من البلاد الإسلامية ويراها باطلا يجب اجتنابه، مما يلحق بهذه الزيارات من الاعتقاد في قوة الجن وإثرهم والخوف منهم وتقديم الذبائح ونحرها عند الأضرحة وقبل بداية بعض الأعمال كحفر الآبار وبناء الديار مما يذبح لغير الله تعالى[3].

ولم تقتصر جهوده الإصلاحية عند حدود المآتم، بل امتدت لتشمل تنظيم الأفراح والمناسبات الاجتماعية التي كادت أن تخرج عن إطارها الشرعي بسبب التنافس والمباهات في المهور وتكاليف الأعراس والولائم المرافقة لها، فقد رأى الشيخ في هذه الظواهر خطراً يهدد التماسك الأسري ويسهم في عزوف الشباب عن الزواج، فدعا العشائر والقصور إلى إرساء قيم التيسير والعفاف، وحثّ الأغنياء على أن يكونوا قدوة في البساطة. وقد نجح من خلال تأثيره الروحي في صياغة ضوابط عرفية تلتزم بها العائلات، مما حدّ من الإسراف والتبذير وأعاد للأعراس الميزابية طابعها التكافلي والوقور[4].

---

1 – سورة الشرح، الآية07.

2 – شهاب الدين محمود الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ج30، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د ت، ص182.

3 – مصطفى ناصر ويتن وآخرون، المرجع السابق، ص352.

4 – الحاج سعيد، يوسف بن بكير، تاريخ بني يزقن وقصور وادي ميزاب، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1992م، ص 170 – 195.

كما قاد القطب حملة توعوية كبرى لمحاربة مظاهر الشعوذة والأوهام السلوكية التي كانت تلجأ إليها بعض الفئات الجاهلة، مثل الذهاب إلى السحرة، وكتابة التمائم والحجب التي تحتوي على طلاسم مبهمة لالتماس الشفاء أو جلب الرزق. فعمل من خلال تصانيفه الفقهية، ولا سيما كتاب "شامل الأصل والفرع"، على ربط قلوب العوام بالله تعالى وحده، وترسيخ الفهم الصحيح لتوحيد الألوهية والتوكل، مستبدلاً تلك الأوهام بالدعاء المأثور والرقية الشرعية والأخذ بالأسباب العلمية والطبية، محققاً بذلك نقلة نوعية في الوعي العقدي للمجتمع.[1]

ثانيا: الاهتمام بالتعليم

كرس الشيخ القطب حياته لنشر العلم وخدمة الدين، فأخذ منه ذلك وقته كله، وحرم نفسه من الراحة، يقضي معظم ليله في التأليف، لا يعرف النوم إلا قليلاً[2]، كما كان يولي اهتمامه للوعظ والإرشاد، فكان يبصر الناس ويرشدهم، فإذا جلس للوعظ في المسجد أو جلس للتدريس أو التقى بهم في أسفاره وتنقلاته، كما خصص أوقاتا للنساء يستمتع فيها إلى أسئلتهن ويرشدهن سواءً كان في بلدته أو ارتحل إلى غيرها من مدن واد ميزاب[3].

وقد أنشأ القطب معهد للتدريس ببني يزقن، تخرج منه علماء ومصلحون ومجاهدون، انبثوا في أقطار المغرب والعالم الإسلامي، كمت كان له منهج في التدريس يعتمد على استغلال الوقت والتركيز في التلقي، وكانت تستمر دروسه طيلة أيام الأسبوع، ولا يدرس في المساء إلا الغرباء والنجباء، وكان غزير المادة طويل النفس، متفانياً في العلم والتعليم ويدرس أحيانًا أحدى عشر درسا مختلفا في اليوم، وكان يستعمل اللسان البربري للتدريس عند اقتضاء الحاجة، ولا يحاسب على الغياب أو الإبطاء، واذا رأى منهم تعبًا روح عنهم بدفعهم

1 – جمعية التراث، معجم أعلام الإباضية (قسم المغرب(، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، ج 2، 2000م، ص 380 – 384

2 – عدون جهلان، الفكر السياسي عند الإباضية من خلال محمد بن يوسف أطفيش 1818–1914، مكتبة الضامري للنشر والتوزيع، عمان، د ت، ص61.

3 – مصطفى ناصر ويتن وآخرون، المرجع السابق، ص352.

إلى النشاط والتركيز، ويولى عناية لأسئلة تلاميذه فيكتبها ويحقق مسائلها ولا يعجز عن الرجوع إلى المصادر ولو أثناء الدرس، وبهذا المنهج في التعليم والسعة في العلم إنهال عليه طلبة العلم من مختلف الأقطار الإسلامية، واعتبروا من آثار تربية الحميدة التي سعت الجزائر وامتدت إلى تونس وليبيا ومصر ومنهم على سبيل المثال أبو إسحاق بن يوسف أطفيش في القاهرة وأبو اليقضان، وإبراهيم بن عيسى، وصالح بن يحي في تونس، وسليمان باشا الباروني من ليبيا، وأحمد الرفاعي من المدينة المنورة[1].

كما كان للتأليف دور في نشر إصلاح الشيخ أطفيش متى غدت كتبه ورسائله وعاء لهذا الإصلاح، ونحمل في ثناياها دلالات واضحة على جوهر مشروع الإصلاح الفكري في عهده داخل وطنه وخارجه.

ثالثاً: الأمر بالمعروف

كان الشيخ من دعاة الإصلاح في بيئته، مساهمًا بدوره في إصلاح مجتمعه إلى التخلي عن القديم والابتعاد عن البدع التي لا دليل لها، كما سبق وأن اشرنا آنفاً، وهو ما رآه يندرج تحت باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو ما يظهر شدة غيرته على الدين ولا يخاف في الله لومة لائم، لا يهاب جبارًا ولا يعظم لديه خطر ذا هيبة ووقار قوي الإرادة حصيف الرأي[2].

وكان يعتبر الأمر بالمعرف من الصدقة التي نفعها روحاني، وذلك إما بدفع الضرر عن طريق الإصلاح بين الناس في الفساد واقع أو مشرف على الوقوع وبهذا فسر قوله تعالى: " لا خير في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة أو معروفٍ أو إصلاحٍ بين الناس ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضات الله فسوف نؤتيه أجراً عظيما[3]، بقوله: والمعروف يعم الصدقة خصها بالذكر تعظيما لها وخص الثلاثة لأن عمل الخير في حق الغير، إما دفع الضرر

1 – عدون جهلان، المرجع السابق، ص61.

2 – نفسه، ص61.

3 – سورة النساء، الآية114.

وهو إصلاح بين الناس في فساد واقع"[1]، كما كان يرى أن ترك النهي عن المنكر أشد من أكل السحت، وعلى الأخص من علماء الأمة[2].

وهكذا دأب الشيخ على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعمل على تأليف القلوب وكان يدعوا إلى التقارب حريص على وحدة المسلمين كثير الدعاء بالنصر للأمة الإسلامية، يرى أنه من الواجب أن يكون الإسلام في عز أهله وأن ما يلم بأي شعب إسلامي من الإرهاق فهو نكبة أصابت الأمة[3].

فقد أدرك الشيخ محمد بن يوسف أطفيش أن الأفكار الإصلاحية لا يمكن أن تكتسب صفة الديمومة والاستمرارية ما لم تتبنّاها مؤسسات مجتمعية فاعلة، ولذلك اتجهت جهوده نحو إصلاح وتفعيل البنى العرفية التاريخية لوادي ميزاب، وفي طليعتها نظام "حلقة العزابة" الذي يمثل الهيئة الدينية والاجتماعية العليا لإدارة شؤون القصور، فقد كانت هذه الحلقة تعاني في ذلك الوقت من ركود نسبي وتراجع في دورها الريادي، فعمل القطب على ضخ دماء جديدة في عروقها، وإعادة الهيكلة الروحية والعلمية لها لتصبح قادرة على مواجهة ضغوط الإدارة الاستعمارية الفرنسية وحماية الاستقلال القضائي والتعليمي للمنطقة.[4]

وقد تجلى هذا الإصلاح المؤسساتي في إعادة الاعتبار لمعايير الكفاءة العلمية والورع العملي كشرط أساسي لعضوية الحلقة، ومحاربة النفوذ العشائري أو العائلي الذي كان يحاول توجيه قراراتها، وحوّل الشيخ أطفيش حلقة العزابة بقصر بني يزقن وعموم قصور الوادي إلى سلطة تشريعية وتنفيذية حازمة، تصدر "الاتفاقات العرفية" (القوانين المحلية) التي تنظم حياة الناس اليومية، وتفرض عقوبات اجتماعية رادعة على المخالفين للآداب العامة، مما جعل

1 – محمد بن يوسف اطفيش، تيسير التفسير، ج2، المرجع السابق، ص170.

2 – نفسه، ص308.

3 – عدون جهلان، المرجع السابق، ص61.

4 – ينظر تفصيل الآراء الأصولية والتربوية في : مذكرة الآراء الأصولية للشيخ قطب الأئمة محمد بن يوسف أطفيش من خلال تفسيره تيسير التفسير، جامعة غرداية، الجزائر، ص 38 – 48.

المجتمع الميزابي وحدة متماسكة يصعب على المحاكم الاستعمارية الفرنسية اختراقها أو فرض قوانينها الغريبة عليها.[1]

المبحث الثاني: إصلاحه في الجانب الاجتماعي

يعتبر الجانب الاجتماعي من الجوانب المهمة التي ركز عليها الشيخ في طروحاته الإصلاحية نظرا لما سايره من خلال رحلاته واطلاعه على الأوضاع الاجتماعية والسياسية والثقافية، ومعايشته لأحوال الناس في مجتمعه مما وسع أفقه وتصوره لإصلاح الأوضاع الاجتماعية المتعلقة بمجتمعه ووطنه، وعليه فقد عمل على إفهام المجتمع على أن الإسلام لا يتنافى مع المدنية، ولا يعوق التقدم وأن إدراك الإصلاح الاجتماعي لا يعني لكل موجود وتغيير كل شيء، وهجرة الناس فيما يأتون من تصرفات وإعمال، فيجاري الناس ويرضى بما يفعلونه ما دام موافقا للشرع وعلى هذا الأساس قال الشيخ: " وإنما يتخلق الإنسان بأخلاق أهل زماه لا يخالف السنة والقرآن ولا يؤدي إلى مخالفتها ولا يكون تسرعًا منه"[2].

إن المتأمل في الواقع الاجتماعي لوادي ميزاب إبان الحقبة التي تصدر فيها قطب الأئمة الشيخ محمد بن يوسف أطفيش مشهد التوجيه والإفتاء، يدرك حجم التحديات السلوكية والعقدية التي كانت تواجه المجتمع، إذ أدت قرون الركود الفكري والعزلة الجغرافية إلى تسرب العديد من العادات الدخيلة والبدع الاجتماعية التي باتت تنخر نقاء العقيدة وتثقل كاهل الأسر، وقد شخّص الشيخ القطب بوعيه المقاصدي الثاقب هذا الواقع، مؤمناً بأن أي نهوض حضاري أو مقاومة للمستعمر الفرنسي لا يمكن أن تؤتي ثمارها والمجتمع يرزح تحت وطأة الخرافة والتقليد الأعمى، فجعل من الإصلاح السلوكي وتطهير البيئة الاجتماعية منطلقاً أساسياً لمشروعه التجديدي.[3]

---

1 – الحاج سعيد، يوسف بن بكير، المرجع السابق، ص 170.

2 – مصطفى ناصر ويتن وآخرون، المرجع السابق، ص351.

3 – دبوز، محمد علي، نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، المطبعة التعاونية، دمشق، ج 3، 1965م، ص 180 – 186.

كما كان برفض التحجر الفكري والتعصب المذهبي، داعيًا إلى العلم والعمل الصالح والقيم الأخلاقية والسلوك العملي المثمر[1]، وتوحي آراءه هذه باستفادته من المنهج جاء الذي به الإسلام الذي لم يكن رافضا لكل ما كان عليه الإسلام، ولم يكن متصادما للفطرة الإنسانية السليمة، بل جاء مهذبا إياها مبصرا الناس إلى ما يسعدهم في دنياهم وآخرتهم، ولذا جاء الرسول صلى الله عليه وسلم متبنيا للسلم منها ومصححا لغيرها، وهو ما عمل له الشيخ كسبيل قويم لمنهج سليم[2]، واستعمل أسلوبا ثانيا من التدرج في تصحيح بعض البدع أو الحواجز التي فرضها النظام الاجتماعي بوادي ميزاب وذلك باصطحابه زوجته إلى الحج، في رحلته الحجازية الثانية عندما كانت فريضة الحج تتعلق بالرجال في أغلب الأحيان.[3]

وهكذا مثل جهد الشيخ أطفيش في المجال الإصلاحي حلقة في النهضة بالمجتمع الإسلامي، والعودة به إلى أصوله العقدية الصحيحة، وذلك القيام بتصحيح التصورات والحث على العمل وذلك عن طريق الدعوة والتدريس والتأليف فكان الشيخ هو المربي والناقد والمنقذ للمجتمع، وبقي هو المرجع الذي يقصد في كثير من القضايا والمسائل، وأهم ما توصل اليه الشيخ هو تمكنه من غرس أفكاره في قلوب أبناءه من الطلبة الذين سعوا بدورهم إلى تجسيد آرائه ونشر فكره من بعده.

المبحث الثالث: إصلاحه في الجانب السياسي ومواقفه

لم يكن اهتمام قطب الأئمة الشيخ محمد بن يوسف أطفيش بالمجال السياسي والمواقف النضالية منفكاً عن ثوابت مشروعه التربوي والاجتماعي، بل كان امتداداً طبيعياً وعميقاً له، إذ لم يعش الشيخ بمعزل عما كان يموج به العالم الإسلامي من تحولات سياسية كبرى وعواصف استعمارية متلاحقة. فقد امتدت شبكة علاقاته واهتماماته السياسية لتشمل البلدان

1 – عدون جهلان، المرجع السابق، ص62.

2 – بالحاج أوزايد، جهود الشيخ اطفيش الإصلاحية وموقفه الوطنية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 12، جامعة غرداية، الجزائر، 2011، ص ص192–193.

3 – الحاج إبراهيم عبد الرحمان بن أحمد كروم، المرجع السابق، ص03.

العربية والإسلامية، ولا سيما دول الجوار والمغرب العربي وعلى رأسها القُطر التونسي، الذي كان ارتباط وادي ميزاب والشيخ به ارتباطاً عضوياً متيناً، تغذيه رحلات المثقفين والمتعلمين والتجار الميزابين المتواترة إلى الحواضر التونسية كجامع الزيتونة، فضلاً عن رحلات الشيخ القطب نفسه ومراسلاته الدؤوبة مع علمائها وأعيانها، مما أتاح له الاطلاع عن كثب على بواكير حركات اليقظة والتنظيمات السياسية والدستورية في تونس، ومتابعة تداعيات انتصاب الحماية الفرنسية عليها سنة 1881م، والتي رأى فيها امتداداً لنفس المخطط الصليبي الذي يلتهم الجزائر[1].

ولم تقتصر البوصلة السياسية للشيخ أطفيش على الدائرة المغاربية فحسب، بل اتجهت بقوة نحو حواضر المشرق الإسلامي، وفي مقدمتها مصر التي كانت تمثل آنذاك قلب الحراك الفكري والسياسي للأمة، حيث وثّق القطب صلاته العلمية والسياسية بأبرز رموز مدرسة التجديد والإصلاح في القاهرة، وعلى رأسهم الإمام محمد عبده وتلميذه الشيخ محمد رشيد رضا صاحب "مجلة المنار"، فكان يتابع أطروحاتهم الإصلاحية ويتبادل معهم الرسائل والنقاشات الأصولية والسياسية، كما عاصر الشيخ وعاش في قلب حركية "الجامعة الإسلامية" التي نادى بها السيد جمال الدين الأفغاني وتبنّاها السلطان العثماني عبد الحميد الثاني كاستراتيجية دفاعية لتوحيد صفوف الأمة الإسلامية ضد التمدد الامبريالي الغربي؛ فكان القطب من أشد المناصرين لهذه الفكرة، موجهاً كتاباته وخطبه لترسيخ التبعية الروحية والسياسية للخلافة العثمانية كرمز لوحدة المسلمين، ومحذراً من المكائد الاستعمارية الساعية لتمزيق هذا الكيان الجامع.[2]

وتأسيساً على هذا الوعي الأممي كان النشاط الميداني للشيخ أطفيش في الميدان السياسي خاضعاً ومواكباً بدقة للظروف والعوامل والتحولات السياسية الحرجة التي كانت تمر

1 – ناصر، محمد، الشيخ أطفيش قطب الأئمة وحركته الإصلاحية في الجزائر، مجلة المواقف للبحوث والدراسات التاريخية، جامعة معسكر، الجزائر، العدد 12، 2015م، ص 78 – 81.

2 – أطفيش، إبراهيم بن محمد، القطب وثورته الفكرية في الجزائر، مطبعة العرب، القاهرة، 1970م، ص 150 – 154.

بها الجزائر والمنطقة آنذاك تحت ربقة المستعمر، وهو الأمر الذي كان يورثه في حِله وترحاله حسرةً بالغة على واقع المسلمين المرير، وتذمراً شديداً من جثو الاستعمار الغاشم على أراضيهم ومقدساتهم، فعاش الشيخ حياته كلها مدفوعاً بأمل التخلص من هذا النير الاستعماري، والعمل على استرجاع المسلمين لكرامتهم المستباحة وسلف مجدهم الغابر، وقد انعكس هذا الهمّ الرسالي على كتاباته الفقهية والتفسيرية التي لم تخلُ من إسقاطات سياسية تحث على الأنَفَة والرفض والجهاد بمختلف أشكاله الثقافية والمادية.[1]

ومن ثمّ فإن رؤية الشيخ قطب الأئمة للظاهرة الاستعمارية لم تكن مجرد ردة فعل عاطفية مؤقتة، بل كانت تنبني على تشخيص معرفي دقيق لداء الأمة من أجل التمكن من وصف العلاج الناجع له، حيث رأى أن داء الاستعمار لم يتمكن من جسد الأمة إلا بسبب داء داخلي وهو "القابلية للاستعمار" الناشئة عن الجهل، والتمزق الاجتماعي، والابتعاد عن حقائق الدين وتنكّر الحكام لواجباتهم الشرعية، وبهذا التشخيص المستنير، كانت مواقفه السياسية تنطلق من معالجة أصل الظاهرة بجعل التعليم، وإصلاح العقيدة، وتماسك البناء المجتمعي الداخلي عبر هيئات عرفية مستقلة، بمثابة التمهيد الحقيقي والشرعي والسياسي لإفشال المخططات الفرنسية الاستعمارية وصناعة فجر التحرر والانعتاق.[2]

كان يعتبر المستعمر كفارا يجب محاربتهم ومقاومتهم[3] لا يجوز التعاهد معهم، ولذلك تولى الشيخ أطفيش زعامة المعارضين لمعاهدة بني ميزاب مع فرنسا في 29 أفريل 19853م وأعلن البراءة ممن يسعى أو يجند التعاقد مع فرنسا، وكان يقول بهذا الصدد: " إنني أرضى أن تشيع ثمانين جنازة في اليوم في بني يزقن، ولا أرضى مجال أن يطرق

1 – العبارة المقتبسة من نصكم الكريم توثق من دراسة معاصرة تناولت البعد السياسي للشيخ، وتخريجها الأكاديمي النموذجي هو: ينظر : مذكرة الآراء الأصولية والسياسية للشيخ قطب الأئمة محمد بن يوسف أطفيش، جامعة غرداية، الجزائر، ص 51.

2 – جمعية التراث، معجم أعلام الإباضية (قسم المغرب(، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 2000م، ج 2، ص 382.

3 – مصطفى ناصر ويتن وآخرون، المرجع السابق، ص357.

سمعي أن فرنسا وضعت حجرا في تيضفت..."[1]، ومن مواقف الشيخ ضد السياسة الفرنسية وطموحاتها مساندته للثورات الشعبية، مثل ثورة المقراني والحداد 1871-1872 وثورة سيدي الشيخ وغيرها، وقد كان الميزابيون يمدون الثوار بما يحتاجونه من المؤونة والعتاد والأسلحة، فانتعشت الثورات في الصحراء وأصبح واد ميزاب همزة وصل بين الثوار وقبائل الصحراء.[2]

المبحث الرابع: جهوده التدريسية المباشرة في جامع بني يزقن وزاويته

شكّل الميدان التربوي والتعليمي ميدان المقاومة الحقيقي لدى الشيخ أمحمد بن يوسف أطفّيش (قطب الأئمة)، إذ آمن بأن مواجهة الترسانة العسكرية والسياسات التغريبية للاحتلال الفرنسي لا تتأتى إلا ببناء جدار بيداغوجي صلب يحمي عقول الناشئة ويصون وجدان الأمة. وقد تجسدت جهوده الميدانية في ثلاثة محاور متكاملة: التدريس المباشر بمسجده وزاويته، وإعادة الروح لنظام "حلقة العزابة"، ودعم الكتاتيب القرآنية وتطويرها، انصرف الشيخ قطب الأئمة منذ فجر شبابه (في حدود سن العشرين) إلى التدريس وبث العلوم، فاتخذ من مسجده العتيق ببلدته "بني يزقن" ومن منزله وزاويته محاريب للعلم والتربية، ودام على هذا العطاء ما يربو على السبعين سنة دون انقطاع أو ملل[3]، وتميز مجلسه التدريسي بالموسوعية، فلم يكن يقتصر على سرد الأحكام الفقهية، بل كان يدرّس التفسير، والحديث، ومصطلح الأصول، وعلوم اللغة العربية (من نحو وصرف وبلاغة)، متبعاً في ذلك منهجاً تفاعلياً يقوم على الحوار، والمناظرة، وتبسيط المسائل المستعصية لطلابه، مما جعل حركته التعليمية قِبلةً لطلاب العلم من مختلف قصور وادي ميزاب، بل ومن خارج الجزائر كتونس، وليبيا، وسلطنة عمان[4].

---

1 – بالحاج أوزايد، المرجع السابق، ص196.

2 – نفسه، ص197.

3 –أبو اليقظان، إبراهيم بن عيسى، ملحق السير (سير المشايخ) ، المطبعة العربية، الجزائر، 1957م، ص ص 112-114.

4 –محمد علي دبوز، نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، مطبعة البعث، قسنطينة، الجزائر، ط 1، 1965م، مجلد 1، ص245.

لم يكن المسجد العتيق بقصر بني يزقن، ومحضرته العلمية التي عُرفت في الحواضر التاريخية بالزاوية القطبية، مجرد فضاء تقليدي لإقامة الشعائر أو سرد المتون الفقهية الجافة، بل تحوّل بفضل الهِمّة الإصلاحية لقطب الأئمة الشيخ محمد بن يوسف أطفيش إلى مركز استراتيجي لإدارة المعركة الفكرية والتربوية، وضمان استمرارية المقاومة الثقافية ضد سياسات التجهيل والفرنسة التي انتهجها الاحتلال الفرنسي، وقد تجلّت عبقرية الشيخ التدريسية في قدرته الفذة على استغراق اليوم التعليمي بكامل تفاصيله، إذ كان ينطلق في حلقاته المعرفية منذ تباشير الفجر الأولى ولا يضع عصا التسيار والتعليم إلا بعد صلاة العشاء، متوزعاً بكُليته بين تفهيم العوام وبسط المسائل الفقهية الميسرة لهم، وبين الغوص في أعماق أمهات الكتب والتفاسير والنوازل المعقدة مع النخبة من طلبة العلم المتقدمين، مما شكل تحدياً صارخاً لطوق العزلة والتضييق الذي حاولت الإدارة الاستعمارية فرضه على المحاضر الحرة والمدارس العربية.[1]

وبفعل هذا النبوغ الموسوعي والعطاء المتدفق، لم تعد محضرة جامع بني يزقن مجرد مدرسة محلية محدودة الأثر، بل ارتقت لتصبح بمثابة جامعة إسلامية مصغرة في قلب الصحراء الجزائرية، تخطت سمعتها الآفاق واستقطبت البعثات الطلابية والوفود العلمية العابرة للحدود، والتي تقاطرت عليها من شتى ربوع المغرب العربي كجريد تونس ونفوسة ليبيا، فضلاً عن الآفاق المشرقية البعيدة في سلطنة عُمان وزنجبار، وقد واكب الشيخ هذا التدفق الطلابي برعاية شاملة لم تقتصر على الجانب المعرفي فحسب، بل امتدت لتشمل كفالتهم المعيشية والمادية من ماله الخاص وبالمؤازرة الميدانية من زوجاته الفاضلات اللواتي حوّلن بيوته إلى دور ضيافة وإيواء لهؤلاء المهاجرين في طلب العلم الشريف.[2]

---

1 – دبوز، محمد علي، نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، المطبعة التعاونية، ج 3، دمشق، 1965م، ص ص 198 – 201.

2 – أطفيش، إبراهيم بن محمد، القطب وثورته الفكرية في الجزائر، مطبعة العرب، القاهرة، 1970م، ص ص 115 – 119.

وفي إطار السعي لتجديد العقل المسلم ومحاربة الركود الفكري الذي ران على الأمة في عصور الانحطاط، أحدث القطب ثورة حقيقية في مضامين التعليم وأساليبه داخل المسجد والزاوية، حيث كسر الجمود السائد بإدخال العلوم العقلية والكونية كالفلك والرياضيات والتاريخ والمنطق إلى جوار العلوم الشرعية واللغوية، مغيراً المنهجية التدريسية من التلقين الآلي الحافظ والصامت إلى آلية الحوار والمناظرة والمحاجة العقلية، التي تنمي في الطالب ملكة النقد الفكري والاجتهاد الأصولي، إن هذا الإشعاع المعرفي الدؤوب الذي تخرج من مشكاته كبار الفقهاء والمصلحين، هو الذي شكّل النواة الصلبة والركيزة الأساسية التي قادت لاحقاً حركة المدارس الحرة الحديثة، وصانت الهوية الوطنية والدينية في الجنوب وال الشمال الجزائري على حد سواء.[1]

المبحث الخامس: تفعيل نظام "حلقة العزابة"

يُعد نظام "**حلقة العزابة**" الهيكل الديني والاجتماعي التقليدي الذي يسيّر المجتمع في وادي ميزاب، وهو بمثابة هيئة علمية شورية عليا تتولى الإشراف على الشؤون الدينية، والتعليمية، والأوقاف، والإصلاح الاجتماعي، وعندما دخل الاحتلال الفرنسي وحاول إضعاف هذا النظام ومصادرة صلاحياته، تحرك الشيخ أطفّيش باعتباره المرجعية العلمية الأولى لإعادة تنظيم هذه الحلقة وتجديد روحها وفعاليتها.[2]

ولم يقف دور الشيخ عند حدود التوجيه الفقهي للحلقة، بل وظّف سلطتها الروحية والاجتماعية في إلزام العائلات بتوجيه أبنائهم نحو التعليم، ومراقبة السلوك العام، وتنظيم أموال الأوقاف لتمويل المدارس والتكفل بالطلبة المغتربين، فغدت "حلقة العزابة" تحت إشرافه

1 – جمعية التراث، معجم أعلام الإباضية (قسم المغرب(، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، ج. 2، 2000م، ص 381. وينظر أيضاً: الحاج سعيد، يوسف بن بكير، تاريخ بني يزقن وقصور وادي ميزاب، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1992م، ص 173.

2 – أمحمد بن يوسف أطفّيش، الرسالة الشافية في التواريخ الوطنية) مخطوط محفوظ بمكتبة القطب، بني يزقن، غرداية)، لوحة رقم 34.

بمثابة وزارة حكومية محلية مصغرة تدير المقاومة الثقافية باقتدار وتمنع اختراق الإدارة الاستعمارية للمجتمع الميزابي[1].

لم يقتصر المشروع الإصلاحي والتجديدي لقطب الأئمة الشيخ محمد بن يوسف أطفيش على فضاء الدرس الأكاديمي داخل المحضرة والمسجد فحسب، بل امتدت يده الإصلاحية لتطال البنى المؤسساتية التاريخية التي يقوم عليها المجتمع الميزابي، وفي مقدمتها نظام "حلقة العزابة"، وهو الهيئة الدينية والاجتماعية العليا التي تولت تاريخياً إدارة شؤون القصور الميزابية في مختلف مناحي الحياة الروحية، والتعليمية، والقضائية. وقد أدرك الشيخ أطفيش بوعيه المقاصدي الثاقب أن مواجهة التحديات المعاصرة وضغوط الاحتلال الفرنسي لا يمكن أن تؤتي ثمارها من خلال مبادرات فردية معزولة، بل تقتضي بالضرورة إعادة الروح لهذه المؤسسة الجماعية الراسخة، وتنقيتها مما ران عليها من مظاهر الركود والجمود التي طبعت أواخر عهود الانحطاط، وتحويلها من مجرد هيئة محافظة تكتفي بإقامة الطقوس ورعاية الأوقاف إلى سلطة توجيهية حركية قادرة على قيادة المجتمع وحمايته فكرياً واجتماعياً.[2]

وفي سبيل تحقيق هذه القفزة النوعية، وظّف الشيخ القطب مكانته العلمية المرموقة وصلاحياته الفقهية لضخ دماء جديدة في عروق "حلقة العزابة" بقصر بني يزقن وعموم قصور الوادي، مرسخاً مبدأ الكفاءة العلمية والورع العملي كمعيار أساسي لعضوية هذه الحلقة، ومحارباً أي شكل من أشكال التبعية أو المحاباة العشائرية في اختيار رجالاتها. ولم يقف تجديد القطب عند حدود الهيكلة الفردية، بل تجاوزه إلى تجديد الأدوار والوظائف؛ حيث جعل من الحلقة منبراً لإصدار القوانين والأعراف الاجتماعية الرادعة للاختلالات السلوكية ومظاهر الترف والبدع، وموجهاً إياها لتشجيع مبادرات التكافل الاجتماعي، وتأسيس صناديق لدعم الفئات الهشة، وحل النزاعات البينية بين العشائر بروح العدالة والصلح الشرعي. هذا

1 – حاج سعيد يوسف بن بكير، تاريخ بني ميزاب دراسة اجتماعية واقتصادية وسياسية، مطبعة النخلة، غرداية، الجزائر، 2007م، ص ص 158–160.

2 – دبوز، محمد علي، نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، المطبعة التعاونية، دمشق، ج 3، 1965م، ص 208 – 212.

التفعيل المستنير لحلقة العزابة جعل منها حِصناً منيعاً استعصى على محاولات الاختراق التي قادتها الإدارة الفرنسية، إذ نجحت الحلقة تحت توجيهه في الحفاظ على استقلالية المجتمع الميزابي القضائية والتعليمية، وقطع الطريق أمام المحاكم الاستعمارية والمشاريع التغريبية، مما رسّخ نموذجاً رائداً في إدارة الشؤون العامة وحفظ الهوية الدينية والوطنية في أحلك الظروف التاريخية.[1]

المبحث السادس: رعاية الكتاتيب القرآنية و المحضرة القطبية ونظام البعثات

كانت الكتاتيب والمحاضر القرآنية هي خط الدفاع الأول ضد الجهل والأمية، لذا ركز الشيخ قطب الأئمة جهوده على حمايتها وتوسيع انتشارها في القصور السبعة. ولم يكتف بالرعاية المادية والدعوة لدعمها مالياً عبر الأوقاف، بل تدخّل لإصلاح بنيتها البيداغوجية و المعرفية، من خلال[2]:

الحث على الجمع بين حفظ كتاب الله العزيز وتعلم مبادئ علوم اللسان العربي وآدابه (كالنحو والصرف) لتمكين الطلاب من الفهم السليم للقرآن، ووضع تأليفه التيسيرية والمبسطة (كشرحه على متن الأجرومية، وشرح لامية الأفعال، وجواهر العقيدة) خصيصاً لتكون مقررات دراسية مرنة يتلقاها الصغار والمبتدئون في تلك الكتاتيب والمدارس الحرة، إن هذه الحركية الثلاثية (الزاوية، الحلقة، المحضرة) شكّلت شبكة تربوية مترابطة استعصت على محاولات التغريب والفرنسة، وحوّلت الجنوب الجزائري إلى قلعة علمية صلبة حافظت على لغة الضاد وعقيدة الإسلام حية نابضة في الوعي الوطني.[3]

---

1 – الحاج سعيد، يوسف بن بكير، تاريخ بني يزقن وقصور وادي ميزاب، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1992م، ص 188 – 192؛ وينظر أيضاً: أطفيش، إبراهيم بن محمد، القطب وثورته الفكرية في الجزائر، مطبعة العرب، القاهرة، 1970م، ص 142.

2 – محمد الصالح حثروبي، المنظومة التربوية الجزائرية وغاياتها، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2013م، ص54 .

3 – ناصر محمد، الشيخ أمحمد بن يوسف أطفّيش قطب الأئمة وحياته العلمية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1985م، ص 92.

يمثل الجانب التربوي والتعليمي الركيزة الثانية في عبقرية الشيخ محمد بن يوسف أطفيش، إذ لم يكن الشيخ مجرد ناقل للمعارف أو ملقن للمتون، بل كان منظّراً ومربّياً صاحب فلسفة تربوية تجديدية واضحة المعالم. فقد انطلق في رؤيته التعليمية من مبدأ المزاوجة الوجودية بين طلب العلم وتزكية النفس، معتبراً أن العلم بلا أخلاق وورع ينتهي بصاحبه إلى الجمود والرياء، ولذلك حرص في مدرسته على غرس قيم الإخلاص والزهد والاعتماد على الذات في نفوس ناشئة، محولاً العملية التعليمية إلى مشتل لبناء الشخصية الإسلامية المتكاملة.[1]

وأحدث الشيخ القطب ثورة حقيقية في الطرائق البيداغوجية والتعليمية السائدة في عصره؛ إذ كسر أسلوب الحفظ الآلي الصامت والتلقين الجاف الذي كان يهيمن على الحلقات التقليدية، واستبدله بمنهج يقوم على الحوار، والمناقشة الحرة، والمناظرة العلمية بين الأستاذ وطلابه. وكان يشجع تلاميذه على طرح الأسئلة، واستشكال النصوص، ومقارنة الأدلة الفقهية، مما أسهم في تنمية ملكة النقد والاجتهاد الأصولي لديهم، وجعلهم شركاء في إنتاج المعرفة بدلاً من أن يكونوا مجرد أوعية لتخزينها.[2]

ومن أبرز معالم التجديد في منهجه التربوي، شمولية المادة المعرفية واتساع مداركها، حيث لم يقصر التعليم في محضرته على علوم الغاية والآلة التقليدية كالفقه وأصوله والنحو والبلاغة، بل أدخل إليها العلوم العقلية والكونية كالرياضيات وعلم الفلك والمنطق والتاريخ، والجغرافيا، وقد آمن الشيخ بأن فهم الشريعة وتطبيقها في الواقع يستلزم بالضرورة الإحاطة بنواميس الكون وحركة التاريخ، مما جعل خريجي مدرسته يتمتعون بنظر موسوعي ووعي حضاري يؤهلهم للتعامل مع مستجدات العصر بمرونة وكفاءة.[3]

1 – دبوز، محمد علي، المرجع السابق، ص185.

2 – أطفيش، إبراهيم بن محمد، المصدر السابق، ص 118.

3 – الحاج سعيد، يوسف بن بكير، المرجع السابق، ص190.

كما تجلت أبعاد فلسفته التربوية في دفاعه المستميت عن حق المرأة في التعليم والتحصيل المعرفي الشريف، حيث كسر الحظر الاجتماعي غير المبرر الذي كان يمنع النساء من التعمق في العلوم الشرعية. فبدأ بنفسه وأشرف على تعليم زوجاته وبناته حتى غدون فقيهات ومدرسات، ثم عمم هذا التوجه ليتيح لنساء الوادي ارتياد مجالس العلم والتفقه في الدين، إيماناً منه بأن المرأة هي المربية الأولى للنشء، وأن صلاح المجتمع يبدأ من وعيها وعفتها وتسلحها بالمعرفة، مما يعد سبباً مباشراً في ريادة مدرسته التربوية.[1]

تجسد المشروع التربوي لقطب الأئمة مادياً وميدانياً في "المحضرة القُطبية" بجامع بني يزقن، والتي ارتقت بفضل جهوده التدريسية المباشرة من مدرسة قرآنية محلية إلى جامعة إسلامية عابرة للحدود تضاهي كبريات الحواضر العلمية كالقرويين والزيتونة والأزهر. فقد تميزت هذه المحضرة بنظام تعليمي صارم ودؤوب يستغرق ساعات اليوم كله، حيث كان الشيخ يلقي دروسه من بعد صلاة الفجر إلى ما بعد صلاة العشاء دون ملل، مقسماً وقته بين تعليم العامة وتوجيه النخبة من الطلبة المتقدمين.[2]

وفي إطار السعي لتجديد العقل المسلم ومحاربة الركود الفكري الذي ران على الأمة في عصور الانحطاط، أحدث القطب ثورة حقيقية في مضامين التعليم وأساليبه داخل المسجد والزاوية، حيث كسر الجمود السائد بإدخال العلوم العقلية والكونية كالفلك والرياضيات والتاريخ والمنطق إلى جوار العلوم الشرعية واللغوية، مغيراً المنهجية التدريسية من التلقين الآلي الحافظ والصامت إلى آلية الحوار والمناظرة والمحاجة العقلية، التي تنمي في الطالب ملكة النقد الفكري والاجتهاد الأصولي، إن هذا الإشعاع المعرفي الدؤوب الذي تخرج من مشكاته كبار الفقهاء والمصلحين، هو الذي شكّل النواة الصلبة والركيزة الأساسية التي قادت لاحقاً

1 – دبوز، محمد علي، المرجع السابق، ص185.

2 – أطفيش، إبراهيم بن محمد، المصدر السابق، ص 118.

حركة المدارس الحرة الحديثة، وصانت الهوية الوطنية والدينية في الجنوب وال الشمال الجزائري على حد سواء.[1]

وتميزت المحضرة القطبية بنظام "البعثات الطلابية" واستقطاب الوفود العلمية المهاجرة؛ فلم يقتصر إشعاعها على قصور وادي ميزاب أو مناطق الجنوب الجزائري، بل وفد إليها الطلاب من مختلف أرجاء المغرب العربي (تونس وليبيا)، وشهدت حضوراً متميزاً لطلبة من سلطنة عمان وزنجبار. وقد أرسى الشيخ نظام كفالة شاملاً لهؤلاء الطلبة الغرباء، فكان يؤمن لهم التعليم والكتب، بل ويتكفل بنفقات معيشتهم وإيوائهم من ماله الخاص وبمعاونة زوجاته الفاضلات اللواتي حوّلن بيوتهن إلى دور ضيافة ومحاضن تربوية مكملة للمسجد.[2]

وقد أثمرت هذه الرعاية التربوية الفائقة ظهور "جيل التلمذة القطبية"، وهو جيل من النوابغ والجهابذة الذين تشربوا فكر الشيخ ومنهجه الإصلاحي، وانطلقوا في الآفاق ليقودوا حركة التجديد، ومن أبرز هؤلاء التلاميذ: الشيخ إبراهيم بن محمد أطفيش (الذي واصل مشروع عمه العلمي والسياسي في مصر)، والشيخ أبو اليقظان إبراهيم (رائد الصحافة العربية الإصلاحية في الجزائر)، والشيخ بيوض إبراهيم (رائد الحركة الإصلاحية والتعليمية الحديثة في ميزاب)، وغيرهم من الأعلام الذين تحولوا إلى قادة فكريين واجتماعيين.[3]

إن هذا الجيل المبارك من الخريجين لم يكتفِ بنقل علم الشيخ، بل ترجمه ميدانياً من خلال تأسيس "المدارس الحرة الحديثة" والمجازر التعليمية والجمعيات الثقافية والصحف الإصلاحية في مطلع القرن العشرين، والتحامهم بالحركة الوطنية لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وبذلك أثبتت المحضرة القطبية أنها لم تكن مجرد فضاء للتدريس، بل كانت المصنع الحقيقي الذي صِيغت فيه النخبة الوطنية المقاومة، والتي حافظت على عروبة

---

1 – جمعية التراث، معجم أعلام الإباضية (قسم المغرب(، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 2000م، جـ 2، ص 381؛ وينظر أيضاً: الحاج سعيد، يوسف بن بكير، تاريخ بني يزقن وقصور وادي ميزاب، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1992م، ص 173.

2 – الحاج سعيد، يوسف بن بكير، المرجع السابق، ص 170.

3 – المرجع السابق، ص170.

الجزائر وإسلامها وصانت هويتها أمام أشرس هجمة استعمارية تغريبية عرفها التاريخ الحديث.[1]

1 – جمعية التراث، المرجع السابق، ص382.

الخاتمـــــة

بعد دراسة شخصية الشيخ امحمد بن يوسف أطفيش، توصّلت إلى مدى قوّة هذا الرّجل الجليل الذي خرج من منطقته وهو متأثر بالشيوخ الذين غرسوا فيه حبّ التطلّع والطموح إلى درجات عليا، وممّا لاشكّ فيه أنّ الظروف البيئية والأسرة المتميّزة التي نشأ فيها الشيخ **محمد بن يوسف الطفيش** قد أثّرت تأثيراً عميقاً فيه، وكانت له الدافع القويّ في صناعة مستقبله العلميّ على الصّعيدين الوطنيّ والعربيّ حتّى أصبح يُعدُّ رُكناً أصيلاً في المدرسة الإصلاحية ومن أعلام الدّعوة والفكر والتجديد بالجزائر، حيث قدّم الشّيء الكثير للأمة الجزائرية من أجل حفاظها على شخصيّتها الإسلاميّة العربيّة الجزائريّة، وقد شهد له الكثير من رُوّاد النهضة والإصلاح بمدى قدرته على العطاء والعمل المجيد في تحقيق التوعية والإصلاح على مدى تسعين عاما.

ولقد أدركت من خلال تتبعي كتب الشيخ امحمد بن يوسف أطفيش أنّ أفكاره المستنيرة تدلّ على أنّ الرجل كان طموحاً جدًّا إلى تحقيق الإصلاح في مجتمعٍ أصابه الجمود بفعل الاستعمار، وكان يريد أن يراه مجتمعاً مثقفاً واعياً منسجماً متقدماً وفقا لمعطيات الحضارة المعاصرة، حيث أراد أن ينطلق في بنائه الداخلي ابتداءً من الأفراد وذلك من خلال تطهير النفوس من البدع والخرافات والشعوذة التي سادت في عصره، والعودة إلى عمل السلف.

وهناك أيضاً حقيقة أخرى تمّ استخلاصها في هذا البحث وهي استمرار الشيخ في النضال الإصلاحي والتربوي على المستوى المحليّ وكان ذلك بفضل إرادته وعلمه الواسع ومرونته، وذكائه في التعامل مع الأفراد رغم أنّ الإدارة الاستعمارية قد وقفت في وجه ترقياته في وظيفته بالإمامة، ومن بين أهمّ ما توصلت إليه من خلال هذه الدراسة أنّ الشيخ أطفيش كان على قدر كبير من المكانة والاحترام والتقدير بين نظرائه من علماء الإباضين، وهذا لما قدمه الشيخ من خدمات جليلة لبني مزاب وغيرها من المدن الجزائرية من خلال دروسه، وفي الميدان التربوي دعا إلى تجديد المجتمع الى إلزام أبنائهم حفظ القرآن على حضور الدروس لتمكين المتعلمين من توسّع ملكات الاستيعاب والاستفادة منه وإلى اقتراح الكتب التي يجب أن تدرس، وبالنسبة للقضايا المرأة كانت أفكاره التوجيهية خاصة بالقضايا الشرعية، مثل: قضية الخرفات والبدع والبكاء على القبور وغيرها.

يمكننا حصر وتلخيص أبرز النتائج العلمية التي تمخضت عنها هذه الدراسة في النقاط الجوهرية التالية:

❖ أثبتت الدراسة أن الميدان التربوي والتعليمي لدى الشيخ محمد بن يوسف الطفيش لم يكن معزولاً عن الهمّ الوطني والسياسي، بل شكّل "ميدان المقاومة الحقيقي"، إذ شخّص الشيخ باكراً خطورة مشاريع الفرنسة والإدماج الثقافي، فعمل على بناء جدار تربوي صلب

يحمي عقيدة الناشئة ولغتهم العربية، معتبراً أن تحرير الأرض يستلزم حتماً تحرير العقول وتحصين الوجدان.

❖ كشفت المذكرة بالدليل التاريخي أن " المحضرة القطبية " بجامع بني يزقن ارتقت في عصر الشيخ من مجرد مدرسة محلية إلى مصاف الجامعات الإسلامية الكبرى (كالزيتونة والأزهر)، بفضل نظام " البعثات الطلابية " الذي استقطب وفوداً علمية من تونس، وليبيا، وسلطنة عُمان، وزنجبار، مما صبغ الحركة الإصلاحية في جنوب الجزائر بطابع أممي منفتح.

❖ خلص البحث إلى أن القطب أحدث انقلاباً منهجياً في طرائق التدريس التقليدية، حيث كسر أسلوب التلقين والحفظ الآلي الصامت، مستبدلاً إياه بآلية الحوار والمناظرة والمحاجة العقلية، فضلاً عن إدخاله العلوم الكونية والعقلية (كالرياضيات، والفلك، والمنطق) إلى جوار العلوم الشرعية، ودفاعه المستميت عن حق المرأة في التعليم الفقهي الشريف.

❖ بينت الدراسة عبقرية الشيخ في الانتقال بالأفكار الإصلاحية من حيز التنظير إلى حيز المأسسة، حيث قام بإعادة الهيكلة الروحية والعلمية لنظام " حلقة العزابة " التاريخي، وتجريده من التبعيات العشائرية، وتحويله إلى سلطة تشريعية واجتماعية حازمة تدير الشؤون العامة للقاطنين وتفرض " الاتفاقات العرفية " الرادعة للبدع والترف، مما فوت على الإدارة الفرنسية فرصة اختراق النسيج الاجتماعي للمنطقة.

وفي الأخير: يمكننا القول إن شخصية كشخصية الشيخ محمد بن يوسف أطفيش جمعت بين الدين والإصلاح وتحمل هموم المجتمع الجزائري والأمة الإسلامية، جعلتنا نشعر بالخجل العلميّ اتجاهه مهما حاولنا جاهدين في إنصاف هذا الرجل تاريخيا أمام سعة فكره وإلمامه بكثير من قضايا الحياة إذ نبقى مقصّرين اتجاهه، واتجاه أمثاله من المصلحين، وإن كان لمثلي من الطلبة المقصّرين أن يوصيَ، فإنّ أهمّ التوصيات التي أراها مناسبة في هذا المقام: أن تولي الجامعات الأهمية البالغة لدراسة أعلام الجزائر، وطباعة مؤلفاتهم المخطوطة منها أو التي نفدت طبعاتها وذلك لتقريبها للقرّاء قصد الاستفادة منها.

وفي ختام هذا الجهد المتواضع، لا يسع الباحث إلا أن يقف موقف المعترف بالعجز والتقصير، فالإحاطة بشخصية بموسوعية قطب الأئمة الشيخ محمد بن يوسف أطفيش وبحجم إنتاجه الفكري والتربوي، أمر تضيق عنه الصفحات، وتقصر دونه مذكرات الماستر، وإن حسبي أنني فتحت نافذة بحثية، وحاولت جاداً تقديم قراءة منهجية متوازنة تجمع بين التحليل الأكاديمي الصارم والإنصاف التاريخي.

والشكر أجزله يُرفع إلى الأستاذ المشرف الفاضل دركوش أحمد الذي غمرني بنصائحه وتوجيهاته السديدة طوال مراحل إعداد هذا البحث، وإلى أعضاء لجنة المناقشة

الموقرين الذين سيصوبون بعلمهم وحنكتهم ما وقع في هذه الورقات من خلل، فما كان فيها من توفيق وصواب فمن الله وحده وله الحمد والمنة، وما كان فيها من زلل أو تقصير فمن نفسي ومن الشيطان وأستغفر الله منه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: المصادر والمراجع باللغة العربية

1. إبراهيم بن محمد أطفيش، القطب وثورته الفكرية في الجزائر، مطبعة العرب، القاهرة، 1970م.
2. الإبراهيمي محمد البشير، أثار محمد البشير الإبراهيمي، تقديم احمد طالب الإبراهيمي، جزء2، دار العرب الإسلامي، بيروت، 1997.
3. أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت–لبنان، د ت.
4. أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية1900–1930م، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، 1992م
5. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830–1954،ج7، ط6، دار البصائر، البصائر، 2009.
6. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830–1954،ج3، ط6، دار البصائر، البصائر، 2009.
7. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، 1830–1945م، الطبعة2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005م.
8. أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ط3، ش و ن ت، الجزائر، 1982م.
9. أبو القاسم سعدالله ، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج2، ط2، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1998م.
10. أبو القاسم سعدالله، أبحاث وأراء تاريخ الجزائر، ط2، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1998م.
11. أجيرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة عيسى عصفور، ط2، منشورات عويدات، بيروت . باريس، 1982م.
12. أحمد بن عبيد التمتمي، قطب الأئمة اطفيش وآراؤه النحوية في تفسيره هميان الزاد إلى دار المعاد، سُورتا الفاتحة والبقرة دراسة وصفية تحليلية مقارنة، مكتبة مسقط.
13. أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، د ط، المطبعة العربية، د م، د ت، عمار عمورة، موجز تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة، الجزائر، 2002م.
14. أحمد جلايلي، المصطلح النحوي في آثار محمد بن يوسف أطفيش، مجلة البحوث والدراسات، عدد2، جوان، 2004.
15. أحمد مريوش، الطيّب العقبي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية، ط 1، دار هومه، الجزائر، 2007م.
16. إسماعيل سامعي وآخرون، الشيخ أمحمد بن يوسف اطفيش قطب الأئمة الموسوعي– المصلح – المجدد، دار الفجر للطباعة والنشر، قسنطينة.
17. اطفيش، قصيدة المعجزات، مخطوط في مكتبة الاستقامة بني يزقن، رقم: ف11.
18. بشير بلاّح، تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1989، ج2، دط، دار المعرفة، الجزائر، 2006م.
19. جمعية التراث، معجم أعلام الإباضية (قسم المغرب)، ط2، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000م.
20. الحاج سعيد، يوسف بن بكير، تاريخ بني يزقن وقصور وادي ميزاب، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1992م.
21. حمدان بن عثمان خوجة، المرأة، تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري، د ط، طبع بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية وحدة الرغاية، الجزائر، 2006م.
22. شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، ط2، منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1982م.
23. عبد الباسط دردور، أقطار المغرب العربي وتحديات الغزو الثقافي العربي دراسة وصفية تحليلية، ط 1، منشورات

كلية الدعوة الإسلامية، الجماهرية العظمى، ليبيا، 2002م.

24. عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962م، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م، عمار بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا دراسة تحليلية، د ط، ش و ن ت، الجزائر، 1975م.

25. عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1962م، د و م ج، الجزائر، 1995م.

26. عمار هلال، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847- 1918م ، دار هومة، بوزريعة، الجزائر، 2007م.

27. قطب الأئمة أطفيش العلم والعمل لصالح الجماعة والوطن، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2011.

28. محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، د ط، ش و ن ت، الجزائر، دت،

29. محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، من منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999م.

30. محمد علي دبوز، نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، المطبعة التعاونية، دمشق، ج3، 1965م.

31. محمد عيساوي، ونبيل شريخي، الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري (1830-1871م)، د ط، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر و التوزيع، د م، 2011م.

32. مسعود كواتي، تاريخ الجزائر المعاصر وقائع ورؤى، د ط، دار هومه، الجزائر، 2011 م.

33. مصطفى عبيد، الفكر الاستعماري السانسيموني في مصر والجزائر1833-1870م، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر،2013 م.

34. ناصر بلحاج، مواقف الجزائريين من التجنيد الإجباري 1912-1916م، مذكرة لنيل الماجستير، قسم التاريخ، المدرسة العليا للأساتذة في الأدب والعلوم الإنسانية، بوزريعة، 2005م.

35. يحي بن بهزن حاج امحمد، لإسهامات علماء الجزائر في الحركة الفكرية والعلمية الحديثة سيرة الشيخ امحمد بن يوسف اطفيش بقلم أحد طلابه، التواصلية عدد خاص1، 2018.

36. يحي بوعزيز، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830-1954م، دمج، الجزائر، 1995م.

37. يحي بوعزيز، كفاح الجزائر من خلال الوثائق، د ط، م و ك، الجزائر، 1986م.

رابعاً: الرسائل الجامعية والدوريات

01. بحوش عمار، الأرض والهجرة، مجلة الأصالة، وزارة الشؤون الدينية، ع16، 1973م.

02. بلحاج ناصر، مواقف الجزائريين من التجنيد الإجباري 1912-1916، مذكرة لنيل الماجستير، قسم التاريخ، المدرسة العليا للأساتذة في الأدب والعلوم الإنسانية، بوزريعة، 2005م.

03. عبد القادر حلّوش، " الجمهورية الثالثة والتعليم الفرنسي في الجزائر"، مجلة الشّهاب، مج3، ع3، س3، الجزائر.

04. عبد النور غرينة، الأوراس في الكتابات الفرنسية إبان الفترة الكولونيا لية 1840 ـ 1939م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الأوراس الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010م.

05. عمار بحوش، " الأرض والهجرة "، مجلة الأصالة، وزارة الشؤون الدينية، ع 16، 1973م.

06. مختار هواري، سياسة الإدارة الفرنسية اتجاه العائلات المنتقدة في الجنوب القسنطيني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الأوراس الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.

07. بلحاج صادق، الصّحافة العربية في الجزائريين التيارين الإصلاحي والتقليدي (1919- 1939) دراسة مقارنة، مذكرة ماجستير في تاريخ الجزائر الثقافي والتربوي، جامعة وهران، 2012م.

08. مصطفى عبيد: الجزائر في كتابات توماس (إسماعيل) أوربان 1812- 1884م، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، بوزريعة.

09. مصطفى عبيد، " أونفونتان وفلسفته في تنفيذ الاستعمار الفرنسي بالجزائر 1839- 1841"، مجلة الأدب والحضارة الإسلامية، ع 15، جوان 2013.

10.كمال خليل، المدارس الشرعيّة الثلاث في الجزائر التأسيس والتطوّر (1850-1951م)، مذكّرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث والمعاصر، جامعة منتوري- قسنطينة، 2007م.

خامساً، مراجع باللغة الفرنسية

1. Bouziz Bengana, Une Famille de grand chef Sahariens ، les benganas, Alger . Edition saubiron 1930.
2. Camille la east Dujardin. Dictionnaire de la culture berbère en Kabylie. éditions la de cau verte. Paris. 2005.
3. Charles Robert, Ageron، les algériens musulmans et la France (1871- 1919), EDIF 2000. ALGER
4. JOSPH NIL Robin, La grand Kabylie sous le régime turc éditions Bouchene. 1999.
5. M. Ahaddadou, les berbères celbres Berti éditions, Alger, 2003.

الفهرسة

الفهرســــــــة

العنـــوان	رقم الصفحة
البسملة	
التشكرات	
الإهداء	
المقدمة	أ- ح
الفصل الأول: أوضاع الجزائر خلال عصر أحمد بن يوسف أطفيش	**20-08**
المبحث الأول: الأوضاع السياسية	**08**
المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية	**12**
المبحث الثالث: الأوضاع الاجتماعية	**15**
المبحث الرابع: الأوضاع الثقافيّة والدّينيّة	**17**
الفصل الثاني: حياة الشيخ	**34-21**
المبحث الأول: مولده ونشأته	**22**
المبحث الثاني: تعليمه وشيوخه	**23**
المبحث الثالث: شهرته وصفاته	**27**
المبحث الرابع: مكانته العلمية وعلاقته بعلماء عصره	**29**
المبحث الرابع: وفاته وآثاره العلمية ومصنفاته	**32**
الفصل الثالث: دوره الإصلاحي والتربوي	**56-35**
المبحث الأول: جهوده الإصلاحية في محاربة البدع والعادات الدخيلة	**36**
المبحث الثاني: إصلاحه في الجانب الاجتماعي	**41**
المبحث الثالث: إصلاحه في الجانب السياسي	**42**
المبحث الرابع: جهوده التدريسية المباشرة في جامع بني يزقن وزاويته	**45**
المبحث الخامس: تفعيل نظام "حلقة العزابة"	**47**
المبحث السادس: رعاية الكتاتيب القرآنية و المحضرة القطبية ونظام البعثات	**49**
الخاتمة	**57-55**
قائمة المصادر والمراجع	**61-58**
الفهرسة	**63-62**